الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم المالية والمحاسبة
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم المالية والمحاسبة
تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة:
حمريط همام
منصور هيثم

تحت عنوان:

دور الهيئات الوطنية في دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة في الجزائر

دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (anjem)

لجنة المناقشة:

د. بلفيطح ريمة	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**رئيســا**
د. محمودي مليك	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مشرفا و مقررا**
د. خضور أمال	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم
إنه من سليمان وإنه
حامد

شكر وتقدير

نزولا عند قوله تعالى:

{...وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد...}

الحمد لله المتوحد بصفات الكمال والمنزه من الأنداد والأمثال، نشكره على جزيل النعم، والحمد لله الذي هدانا من النعم ما وفقنا به لإنجاز هذا العمل المتواضع راجين منه التوفيق والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أرشدنا إلى طريق العلم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

ونتقدم بجزيل الشكر والعرفان على الأستاذ الدكتور محمودي مليك الذي لم يبخل علينا بمساعدته وتوجيهاته وكذلك حرصه الكبير على أن يكون العمل ذا مستوى فألف تحية وشكرا.

كما نتقدم بجزيل الشكل إلى جميع الأساتذة الذين سهروا على تكويننا طيلة فترة الدراسة الجامعية.

وإلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد وجميع طلبة القسم وطلبة العلم

الفهرس

الفهرس العام

الموضوع	الصفحة
الفهرس	ا
قائمة الجداول	ا
قائمة الاشكال	ا
مقدمة	أ
الفصل الأول : مدخل نظري حول دعم ومرافقة الهيئات الوطنية للمؤسسات المصغرة	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية المؤسسات المصغرة	3
المطلب الأول: تعريف المؤسسات المصغرة	3
المطلب الثاني : اهم التعاريف الدولية للمؤسسات المصغرة	8
المطلب الثالث : خصائص المؤسسات المصغرة	9
المبحث الثاني : مكانة واهمية المؤسسات المصغرة	12
المطلب الأول : أهمية المؤسسات المصغرة	12
المطلب الثاني : دوافع انشاء المؤسسات المصغرة	16
المطلب الثالث : مزايا وعيوب المؤسسات المصغرة	17
المبحث الثالث : اليات تمويل المؤسسات المصغرة	19
المطلب الأول : مصادر تمويل المؤسسات المصغرة	19

المطلب الثاني : مفهوم واهمية التمويل	20
المطلب الثالث : أنواع التمويل	22
المبحث الرابع : مشاكل ومعوقات دعم المؤسسات المصغرة	25
المطلب الأول : إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة	25
المطلب الثاني : معوقات تمويل المؤسسات المصغرة بالجزائر	28
المطلب الثالث : معوقات متعلقة بالبنوك	31
الخلاصة	33
الفصل الثاني : دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (anjem)	
تمهيد	35
المبحث الأول: تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	36
المطلب الأول : نشأة وتعريف الوكالة الوطنية للقرض المصغر anjem	36
المطلب الثاني :اهداف ومهام الوكالة	37
المطلب الثالث :تنظيم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	38
المبحث الثاني : تقييم حصيلة دعم الوكالة الوطنية لدعم وتسيير القرض المصغر	46
المطلب الأول : مراحل انشاء مؤسسة مصغرة وإجراءات تحصيل القرض في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	46
المطلب الثاني: تقييم حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتسيير القرض المصغر لتمويل المؤسسات المصغرة	51

المطلب الثالث : اقتراح حلول للدعم والمرافقة للمشاكل التي تواجه أصحاب المؤسسات المصغرة	57
الخلاصة	60
الخاتمة	61
قائمة المصادر والمراجع	
الملاحق	
الملخص	

قائمة الجداول

عنوان الجدول	رقم الجدول	الصفحة
التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر	01	10
التعاريف الدولية للمؤسسات المصغرة	02	13
مختصر لأنماط التمويل المنتهجة من طرف الوكالة	03	41
ملف التمويل للحصول على قرض الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	04	49
القروض الممنوحة حسب مجال النشاط (2019-2021)	05	51
توزيع القروض الممنوحة حسب طبيعة التمويل (2019-2021)	06	52
توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم	07	53
توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس	08	54

توزيع القروض حسب الشريحة العمرية	09	54
حصيلة تمويل خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني	10	55
توزيع القروض للفئات الخاصة	11	55
حصيلة مناصب الشغل (2019-2021)	12	56
حصيلة الخدمات غير المالية (2019-2021)	13	57

قائمة الأشكال

عنوان الشكل	رقم الشكل	الصفحة
الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	01	38
الشكل البياني لأنماط التمويل المنتهجة من الوكالة	02	41
أعمدة بيانية توضح القروض الممنوحة حسب مجال النشاط للمؤسسات المصغرة في الجزائر	03	52

تسعى مختلف الدول إلى تحقيق درجات الكفاءة الاقتصادية التي تضمن لها نسبة نمو عالية في الدخل الوطني وتحقيق مستويات عالية من التشغيل في ظل سياسة اقتصادية شاملة، وفي هذا الإطار يعتبر دعم وتشجيع المؤسسات المصغرة أمرا هاما لما لقيته من اهتمام بالغ من طرف العديد من المنظمات والباحثين الاقتصاديين باعتبارها من أفضل الوسائل التي تدفع إلى التطور الاقتصادي لتميزها بسرعة الانتاج ومساهمتها في زيادة نمو الناتج الداخلي الخام، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ولهذا وجب تسريع الجيود لرفع التحدي الاقتصادي بالاعتماد على المؤسسات المصغرة .

وحتى تقوم هذه المؤسسات بالدور التنموي المرجو منها في مختلف البلدان لابد عليها من مواجهة أهم العقبات التي تتعرض لها، والتي تتمثل في عدم قدرة أصحابها على توفير التمويل اللازم لإنشاء أو لاستمرار نشاطها، وهو ما يتطلب هيئات وطنية من أجل المرافقة والدعم.

فإشكالية الدعم والمرافقة إحدى أكبر عقبات نمو وتطور للمؤسسات المصغرة، حيث يواجه أصحابها صعوبة كبيرة في التمويل وتوفيره بالشكل اللازم لمؤسساتهم المصغرة، والجزائر من الدول التي رفت السياسة الاقتصادية فيها تحولات عميقة وتغييرات هامة في هياكل الاقتصاد الوطني، فبدل السياسة القائمة على لمؤسسات الكبيرة كرست الأولوية للتوجه والاهتمام الكبير بقطاع المؤسسات المصغرة.

إشكالية الدراسة: مما سبق نبرز إشكاليتنا الرئيسية:

ما مدى فاعلية الهيئات الوطنية لدعم ومرافقة المؤسسات المصغرة في الجزائر؟

من التساؤل الرئيسي المطروح يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر؟
- هل للهيئات الوطنية دور في دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة؟
- ماهي مختلف المعيقات التي تواجه المؤسسات المصغرة في الجزائر؟

- كيف تتم عملية تمويل المؤسسات المصغرة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؟

فرضيات الدراسة: وللإجابة على هذه الإشكالية والتساؤلات ننطلق من الفرضيات التالية:

- المؤسسات المصغرة هي تلك المؤسسات التي تشغل من 1الى 9 عمال ورقم اعمالها لا يتعدى 20 مليون ومجموع ميزانيتها السنوية لا تتعدى 10مليون دج.
- تعاني المؤسسات المصغرة جملة من المعيقات التي تعترض نموها أهمها التمويل.
- بالرغم من الاهتمام الذي حظيت به المؤسسات المصغرة إلا أن مشكلة التمويل أحد أهم العوائق أمام القيام بدورها
- تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بصيغ التمويل والامتيازات التي تمنحها في دعم المؤسسات المصغرة

أهداف الدراسة: يمكن تلخيص أهداف البحث في البحث في عناصر التالية:

- تحديد مفهوم المؤسسات المصغرة، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية وخصائصها
- مكانة المؤسسات المصغرة، من خلال الدور الذي تلعبه في تحقيق القيمة المضافة والمساهمة في الرفع من مستويات الناتج الوطني، الإضافة إلى توفير مناصب العمل وكذا المساهمة في رقية الصادرات خارج قطاع المحروقات
- عرض حصيلة نشاط الهيئات الوطنية بالمسيلة في السنوات الأخيرة وانعكاساتها على المؤسسات المصغرة
- تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها المساهمة في تفعيل دور الهيئات الوطنية للمؤسسات المصغرة بما يسمح في تحسين أدائها وبالتالي نموها واستمرار نشاطها.

منهج الدراسة:

للوصول إلى تطلعات الدراسة والإلمام بمختلف جوانب المواضيع وتحليل أبعاده وكذا الإجابة على الإشكالية المطروحة، فقد تم الاعتماد على المناهج المستخدمة عادة في

الدارسات المالية والاقتصادية، وهو المنهج الوصفي في الجانب النظري، أما الجانب الميداني فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي، وتم الاعتماد على مجموعة من الأدوات

- المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة من كتب ومجلات، مقالات وأعمال الملتقيات والندوات الوطنية والدولية، الدوريات ومختلف الوثائق والنشرات لمختلف الهيئات والجهات الرسمية؛
- الدراسات السابقة المرتبطة وذات الصلة بموضوع الدراسة خاصة ما تعلق منها بالجزائر ؛
- القوانين والتشريعات الخاصة بتأطير قطاع المؤسسات المصغرة بالجزائر ؛
- المعطيات الإحصائية من جداول وأرقام متعلقة بموضوع المؤسسات المصغرة بالجزائر
- الاتصال بمختلف الهيئات الرسمية ذات الصلة بالمؤسسات المصغرة من وزارة وصية، هيئات وصناديق الدعم المالي.

هيكل الدراسة:

الفصل الأول: بعنوان مدخل نظري حول دعم ومرافقة الهيئات الوطنية للمؤسسات المصغرة الذي تطرقنا فيه الى المبحث الأول الذي ضم ماهية المؤسسات المصغرة واهم التعاريف الدولية لها ثم عرض مختلف الخصائص التي تميزها عن باقي المؤسسات، والمبحث الثاني فيوضح مكانة واهمية المؤسسات المصغرة ودوافع إنشائها، اما المبحث الثالث فخصص لمعرفة اليات تمويل المؤسسات المصغرة، ثم المبحث الرابع الذي يتناول مشاكل ومعوقات دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة

الفصل الثاني: بعنوان دراسة دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والذي من خلاله نقوم بدراسة حصيلة هذه الهيئة من خلال مجموعة من المؤشرات وتحليل هذه النتائج واقتراح مجموعة من الحلول للتغلب على النقائص وذلك في استفادة جميع الأشخاص المقبلين للحصول على دعم وتمويل هذه الهيئة ونختم هذا البحث بخاتمة تتضمن نتائج البحث للنهوض بقطاع المؤسسات المصغرة ومحاولة القضاء على المشاكل التي يتعرض لها أصحاب هذه المشاريع في مجال التمويل، وفي الأخير نستعرض افاق الدراسة.

الفصل الأول

تمهيد:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الأساسية التي يدور حولها أي اقتصاد، حيث تعمل من خلال وظائفها المختلفة إلى بلوغ وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة وتعتبر المؤسسة المصغرة أحد أنواع المؤسسات الاقتصادية، التي شهدت في الآونة الأخيرة اهتماما بالغا من العديد من الدول المتقدمة منها والنامية، وهذا لما يتميز به هذا النوع من المؤسسات من خصائص، أثبتت قدرتها على معالجة المشكلات الاقتصادية الرئيسية ولأهمية المؤسسات المصغرة في البنية الاقتصادية، والدور الذي يمكن أن تقوم به في النموذج الاقتصادي، ولهذا عملت الجزائر على تبني كل العوامل التنافسية من خلال دراسة محيط هذه المؤسسات ودعمها ومرافقتها .

لقد قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ما يلي:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات المصغرة

المبحث الثاني: مكانة واهمية المؤسسات المصغرة

المبحث الثالث: اليات تمويل المؤسسات المصغرة

المبحث الرابع: مشاكل ومعوقات دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة

المبحث الأول: ماهية المؤسسة المصغرة

ان المؤسسات المصغرة لها تعاريف مختلفة تختلف من دول الى أخرى وأيضا اختلاف المعايير التي يمكن الاستناد عليها في محاولة تحديد ماهية هذه المؤسسات.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات المصغرة

أثار تحديد مفهوم المؤسسات المصغرة كثيرا من الجدل بين الأوساط الاقتصادية الدولية والمحلية رغم وجود المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وانتشارها في دول العالم النامي والمتقدم كافة على حد سواء، ولعل الأسباب المؤدية الى اختلاف التعاريف بين المفكرين وبين الدول وبين الهيئات الاقتصادية، يمكن حصرها لعدة أسباب منها: اختلاف درجة النمو الاقتصادي واختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي وفروعه وكذا اختلاف العوامل التقنية والعوامل السياسية

وتتعدد التعاريف والمصطلحات الدالة عن مفهوم المؤسسات المصغرة: نجد أن هناك العديد من المصطلحات والتعابير التي يتم استخدمها من أجل التعبير والإشارة إلى المؤسسات المصغرة، ومن أمثلة هذه المصطلحات المشاريع الصغيرة جدا والمتناهية الصغر والوحدات الصغيرة أو المنشآت الصغيرة وكذلك المشاريع الدقيقة

كما أنه لا يوجد في غالب الأحيان حدود فاصلة بين هذه التعابير والمصطلحات وإن وجدت فهي تختلف كثيرا من نشاط اقتصادي لآخر ومن مكان لآخر، المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي تدخل في إطارها المؤسسات المصغرة، وهذا حسب تعريف المشرع الجزائري لهذا النوع من المؤسسات[1].

ويعتبر مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الأكثر استعمالا في الوقت الراهن من مصطلح المؤسسات المصغرة

[1] يوسف قريشي: سياسات التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص09.

وتعتبر عملية وضع تعريف محدد وموحد للمؤسسات المصغرة وتعيين الحدود الفاصلة بينها وبين غيرها من المؤسسات سواء كانت صغيرة أو متوسطة أو كبيرة، عملية جد صعبة ذلك أن كلمات مصغرة أو صغيرة أو متوسطة أو كبيرة هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى، وهذا لتباين درجات النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى، وكذلك اختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها، فهناك من يعتمد على عدد العمال أو حجم رأس المال أو الاعتماد على المعيارين معا في تعريف واحد.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات المصغرة

المؤسسة المصغرة هي مؤسسة صغيرة جدا لها مجموعة من الميزات النموذجية وهي رأس مال محدود، وتحوي عدد قليل من المستخدمين وتسير محليا وتؤثر قليلا على السوق، ويمكن أن تطبق هذه الميزات على المؤسسات الصغيرة وكذلك المتوسطة

" كذلك تعرف على أنها كيان اقتصادي يسمح لكل شخص مادي طلب للعمل، يرغب الاستثمار في إنتاج السلع وتقديم الخدمات بصفة فردية أو جماعية ولحسابه الخاص إذ يمكن أن تنشأ من طرف شاب أو مجموعة من الشباب وهي تمس كافة قطاعات النشاط الاقتصادي ونطاقها يمكن أن يحدد بعدد العمال أو حجم الاستثمارات"[1].

الفرع الثاني : تعريف المؤسسات المصغرة في الجزائر:

كما سبق لنا وذكرنا فإنه يوجد إشكالية في إيجاد تعريف موحد للمؤسسات سواء المصغرة أو الصغيرة أو المتوسطة في أغلبية دول العالم فإنه يمكن إسقاط ذلك على الجزائر فقد عرف تعريفها عدة محطات وكان أخرها ذلك الذي أقرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو القانون رقم18/01 الذي حمل جميع الأطر التنظيمية والقانونية التي تنظم هذه المؤسسات . وسوف نقوم بإبراز أهم المحاولات التي تهدف إلى وضع تعريف خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

[1] محمد الهادي مباركي: المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية، الملتقى الوطني الأول حول:" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية "، جامعة الاغواط، 08*09 افريل 2002، ص84.

والجدول التالي يبين لنا معايير التمييز بين حجم المؤسسة في الجزائر:

الجدول رقم (01): معايير تمييز حجم المؤسسات في الجزائر

المعيار – المؤسسة	العمالة الموظفة	رقم الاعمال السنوي (مليون دج)	الحصيلة السنوية (مليون دج)
مؤسسة مصغرة	أقل من 10	20	10
مؤسسة صغيرة	10إلى 49	200	100
مؤسسة متوسطة	50 إلى 250	200 إلى 2000	100 إلى 500

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2001، ص08.

✓**المحاولة الأولى** [1]:

ظهرت أول محاولة لتعريف هذه المؤسسات كانت أكثر وضوحا هي تلك التي تضمنها التقرير الخاص ببرنامج التنمية لفترة 1974-1977 والذي يرى أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي كل وحدة إنتاجية تتميز بما يلي:

- الاستقلالية القانونية
- تشغل أقل من 500 عامل
- المحاولة الثانية حقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دج ويتطلب لإنشائها استثمارات أقل من 10 مليون دج.

✓ **المحاولة الثانية**[2] : لتعريف هذه المؤسسات تقدمت بها المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية المؤسسات الخفيفة بمناسبة الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنعقد في أبريل من سنة 1983حيث يرتكز التعريف المقترح على المعيارين الكميين، اليد العاملة ورقم الأعمال، فتعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسة التي:

- تشغل أقل من 200 عامل

[1] لخلف عثمان: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجائر، أطروحة دكتورها دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص33.

[2] لخلف عثمان، المرجع السابق، ص23.

- تحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دج

✓المحاولة الثالثة:

تم اقتراحها من طرف الباحث " رابح محمد بلقاسم " أثناء الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية المنعقد سنة 1988 في إطار دراسة التي تقدم بها تحت عنوان "عناصر التفكير حول مكانة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجبلي " يرتكز على المعايير النوعية بحيث ينظر الباحث إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على:

"أنها كل وحدة إنتاج أو وحدة الخدمات الصناعية ذات حجم صغير تتمتع بالتسيير المستقل وتأخذ إما شكل مؤسسات خاصة أو عامة، وهذه الأخيرة هي مؤسسات محلية) وولائية أو بلدية".

كما يعتبر هذا القطاع اشمل بحيث يضم بجانب الوحدات الصناعية والخدمات الصناعية، وحدات الإنجاز التابعة لقطاع البناء والأشغال العمومية وباقي الوحدات الخدمية الأخرى.

يضاف لهذا التعريف القانون 88-16 المؤرخ في 10 ماي 1988 والمتعلق بالقانون الخاص للحرفي والذي ال يميز بشكل ضمني بين المؤسسات الحرفية والصناعية الصغيرة والمتوسطة ككل المؤسسات الحرفية التي تستخدم الآلات الأتوماتيكية والتي تزيد عدد عمالها عن 12 عاملا.

وهذه المؤسسات يمكن أن تأخذ أشكالا مختلفة:

- ✓ مؤسسات ولائية أو بلدية.
- ✓ فروع الشركات الوطنية وشركات مختلطة
- ✓ تعاونيات ومؤسسات فردية أو عائلية.

ونتيجة لعدم وجود تعريف قانوني محدد ودقيق، فإن وزارة الصناعة والطاقة آنذاك كانت تعتبر "أن كل المؤسسات الخاصة والعمومية هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة باستثناء

المؤسسات الوطنية الكبيرة[1]، ومنذ ذلك التاريخ لم تكن هناك محاولات تذكر لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 2001 تاريخ صدور التعريف المعتمد حاليا

- **التعريف المعتمد حاليا :**

وجاء بموجب قرار وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية القانون التوجيهي لترقية القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 الذي حمل جميع الأطر التنظيمية والقانونية التي تنظم هذه المؤسسات، حيث جاء في المواد 4.5.6.7 على التوالي الإطار 2القانوني لتعرفها[2] :

- **المادة الرابعة :**

جاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كان وضعها القانوني بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، وال يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري أوال يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، وهي تحترم معاير الاستقلالية.

لتأتي المواد التي تليها بنوع من التفصيل:

- **المادة الخامسة** :تصف المؤسسة المتوسطة بأنها تشغل من 50 إلى 250 شخص ويتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون و2 مليار دينار جزائري أو التي ال تتراوح حصيلتها الإجمالية بين 100 و500 مليون دينار جزائري.
- **المادة السادسة:** تعتبر المؤسسة الصغيرة بأنها تلك التي تشغل من 10 إلى 49 شخص والتي يتعدى رقم أعمالها السنوي 200 دينار جزائري أوال يتجاوز حصيلتها الإجمالية 100 مليون دينار جزائري.

[1] بريش السعيد، مدى مساهمة المؤسسات الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية- حالة الجزائر-، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 12، نوفمبر 2007، ص65.

[2] المادة 4.5.6.7 من القانون رقم 01-18، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 الصادر في 15 ديسمبر 2001.

- **المادة السابعة:** تعرف المؤسسات المصغرة أنها مؤسسة تشغل من1 إلى 9 أشخاص وال يتعدى رقم أعمالها السنوي 20 مليون دينار جزائري، أوال تتجاوز حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

ما نستنتجه من المواد السابقة أن المعايير التي اعتمدت عليها الجزائر في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عدد العمال، رقم الأعمال، الحصيلة السنوية وهي معاير كمية، بالإضافة إلى المعيار التنظيمي المتمثلة في الاستقلالية.

المطلب الثاني: أهم التعاريف الدولية للمؤسسات المصغرة:

كون عملية وضع تعريف محدد وموحد للمؤسسات المصغرة، وكذا إبراز الحدود الفاصلة بينها وبين غيرها من المؤسسات سواء كانت صغيرة أو متوسطة عملية صعبة جدا، ذلك أن كلمات مصغرة أو صغيرة أو متوسطة أو هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى [1] .

فيما يلي عرض لمفهوم المؤسسة المصغرة لمجموعة من الدول:

الجدول رقم (2): تعاريف المؤسسة المصغرة لمجموعة من الدول

البلد	نوع المؤسسة	عدد العمال	رأس المال	مجموع الأصول
البنك الدولي	مصغرة	10	100.000دولار	100.000
الاتحاد الأوروبي	مصغرة	09	أقل من أو يساوي 2 مليون أورو	أقل من أو يساوي 2 مليون أورو
اليابان	مصغرة	09-01	50 مليون ين	50 مليون ين
السعودية	مصغرة	10-01	لا يتجاوز المليون ريال	
مصر	مصغرة	أقل من 10	1500 جنيه	أقل من 50.000

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على المراجع التالية:

_الطيب داودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 11، 2011،ص ص،62,63

[1] ماهر حسن المحروق، إيهاب مقابلة: المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن، 2006، ص02.

_ منصور بن اعماره، المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، ماي 2003.ص ص،07,08

يتضح من الجدول أعلاه:

1_ هناك صعوبة في تحديد تعريف دقيق وموحد للمؤسسات المصغرة يختلف من بلد لآخر

2_ كل الدول السابقة تشترك في معيار عدد العمال وتختلف في رأس المال ومجموعة الأصول نضرا لتطور الاقتصادي

3_ تباين المعايير المتبعة في تصنيف المؤسسات المصغرة من بلد لآخر حسب توجهاته الاقتصادية

اما في الجزائر فقد تم تعريف المؤسسات المصغرة بموجب القانون التوجيهي رقم 17_02 المؤرخ في 10 جانفي 2017م لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي حمل جميع الأطر التنظيمية والقانونية التي تنظم هذه المؤسسات، حيث جاء في المادة 10 الإطار القانوني لتعريفها على انها " مؤسسة تشغل ما بين عامل واحد الى 09 عمال، وتحقق رقم اعمال اقل منى 40 مليون دج، او لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 20 ملايين دج.

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات المصغرة

تحمل المؤسسات المصغرة مجموعة من الخصائص والميزات التي أهلتها لتأخذ دور مهم في النشاط الاقتصادي والتي جعلت العديد من الدول تولى الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات.

الفرع الأول: خصائص المؤسسات المصغرة

1-انخفاض النسبي في رأس المال: تتميز المؤسسات المصغرة بانخفاض نسبي في رأس المال وذلك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل الشيء الذي جعلها من أهم أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين [1]

[1] جبار محفوظ: المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، ال عدد05، ديسمبر 2003، ص215.

– كذلك انخفاض تكلفة العمالة التي تطلبها نظرا لأنها تعتمد أساسا على تكنولوجيا بسيطة وهي التي تحتاج آلات معقدة أو مكان كبير

– إلى جانب أن معدلات دوران رأس المال كبيرة وفترة الاسترداد قصيرة[1].

2-المرونة العالية:

حيث تتميز المؤسسات المصغرة بسهولة تكيف الإنتاج حسب الاحتياجات والأخذ بالنظر الرغبات المتجددة للفرد المستهلك وسرعة تغير الإنتاج مراعاة لسد احتياجات السوق.

حيث أن سوق المؤسسات المصغرة يكون محدود نسبيا والعالقة الشخصية بالعملاء تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفضيلية، هذا ما يؤدي بسرعة الاستجابة ألي تغير في هذه الاحتياجات مما يضمن التحديث المستمر على عكس المؤسسات الكبيرة التي تلجأ إلى الدراسة السوقية أو ما يسمى كذلك ببحوث السوق واتباع السياسات و الاستراتيجيات المناسبة إلى أن السوق في تغير مستمر وهذا ما يتطلب استمرار في البحوث، وهذا الأمر جد مكلف خاصة مع اتساع نطاق السوق مما يؤدي بالمؤسسات الكبيرة إلى القيام بأبحاثها على فترات متباعدة نسبيا، وبالتالي تكون المؤسسات التي تتصف بصغر حجمها، متابعة لكل التطورات وبمرونة عالية[2].

كذلك سهولة دخولها وخروجها من السوق في أي وقت وبون خسائر كبيرة لنقص نسبة أصولها الثابتة إلى مجموع الأصول وزيادة نسبة رأس المال المملوك لأصحابها بالنسبة للخصوم[3].

إن المؤسسات المصغرة تتمتع بميزة المرونة العالية على خالف المؤسسات الكبيرة ذلك لأن هذه الأخيرة تمتلك جهازا إداريا وتنظيميا أكبر يجعلانها أقل قدرة على تتحسس الأخطار ومعالجتها.

3-الاعتماد على التكنولوجيا البسيطة: يتم الاعتماد في أغلب المؤسسات المصغرة على آلات وأدوات تتميز بالبساطة والمستوى التكنولوجي المنخفض حيث أن الآلات الحديثة

[1] أيمن علي عمر: إدارة المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2007، ص44.

[2] توفيق عبد الرحيم يوسف حسن: إدارة الاعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص26.

[3] أيمن علي عمر: المرجع السابق، ص44.

تكون في الغالب بحاجة إلى عمالة متخصصة وهذا النوع من العمالة نجده في أغلب الأحيان يفضل العمل في المؤسسات الكبيرة وكذلك التكنولوجيا الحديثة تتطلب مصادر تمويلية كبيرة الشيء الذي لا تستطيع المؤسسات المصغرة توفيره نظرا لضعف مصادر التمويل الموجهة إليها، بالإضافة إلى أنه يتم الاعتماد فيها على الأيدي العاملة بدرجة كبيرة، لكن هذا لا ينفي اعتمادها على التكنولوجيا الحديثة حيث نلاحظ أن هناك مؤسسات صغيرة الحجم تتعاقد لإنتاج صناعات دقيقة ومحددة لمؤسسات كبيرة الحجم في مجال الإلكترونيات وتستخدم تقنيات متقدمة جدا تعتمد على كثافة رأس المال.

4-**انتشارها في قطاعات اقتصادية مختلفة:** إن القطاعات الاقتصادية التي تنشط فيها المؤسسات المصغرة ال تقتصر على التجارة والخدمات فقط، فقد أثبتت الدراسات العلمية بأنها منتشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية بما في ذلك الصناعية وحتى قطاعات البنية التحتية.

المبحث الثاني: مكانة واهمية المؤسسات المصغرة

تلعب المؤسسات المصغرة دورا هاما على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، حيث تسعى الدول جاهدا في تطوير هذا القطاع ودعمها قدر المستطاع لمواجهة التحديات المستقبلية لها.

المطلب الأول: أهمية المؤسسات المصغرة

رغم أن المؤسسات المصغرة لم تعرف لحد الآن اتفاقا حول المعايير المستخدمة في تصنيفها وتعريفها إلى أن هناك إجماع على أهميتها ودورها في النشاط الاقتصادي، ذلك أن المؤسسات كبيرة الحجم وبرغم من الميزات التي تتمتع بها إلى أنها لم تحقق نتائج ملموسة، وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بالمؤسسات المصغرة في البرامج الاقتصادية للعديد من الدول

1. امتصاص اليد العاملة:

يعتبر الدور الذي تلعبه المؤسسات المصغرة في القضاء على البطالة من أهم الأسباب التي أخذت بالعديد من الدول سواء كانت النامية منها أو المتقدمة بالاهتمام بهذا النوع من المؤسسات وتقديم لها سبل الدعم المختلفة من أجل تنميتها وترقيتها وهذا لاستيعابها نسبة كبيرة من اليد العاملة بالإضافة إلى مساهمتها في خلق فرص عمل جديدة وهناك جملة من الخصائص السالفة الذكر التي تتميز بها المؤسسات المصغرة التي ساعدتها في المساهمة الفعالة في امتصاص البطالة.

ولعل أهمها اعتمادها على التكنولوجيا البسيطة ذات الكثافة العمالية والتي ال تتطلب رؤوس أموال كبيرة، حيث تنخفض التكلفة الاستثمارية اللازمة في المتوسط لخلق فرصة عمل.

كذلك اعتمادها على مهارات فنية غير تلك المعتمدة في المؤسسات الكبيرة حيث ال تتطلب مؤهلات دراسية عالية أو شهادات رسمية.

إن اعتماد المؤسسات المصغرة على هذا النمط من التكنولوجيا يعتبر ذو أهمية كبيرة خاصة في الدول النامية وهذا لملائمتها البيئة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول حيث يلاحظ التوافر النسبي لليد العاملة مع محدودية رؤوس الأموال.

2.مصدر مهم لتجديد والإبداع:

والمقصود به العمليات التطويرية وتحسينية أو الإبداعية التي يقوم بها أصحاب المؤسسات المصغرة والصغيرة على منتجاتهم، حيث أن نسبة التجديد والتحديث في منتجاتهم تكون أكبر من المؤسسات الأخرى، وهذا بهدف زيادة الربحية، فالمؤسسات الكبيرة تركز على إنتاج السلع ذات الطلب الثابت، وتترك المؤسسات المصغرة والصغيرة المجازفة لمحاولة إيجاد سلع وخدمات جديدة، الأمر الذي قد يلحق بالمؤسسة خسائر إن لم تحقق منتوجاتها نجاحا نظرا لانخفاض نسبة رأس مال المؤسسات المصغرة، وتتولى المؤسسات المصغرة عملية الإنتاج وتحويل الأفكار الجديدة إلى سلع أو خدمات إذا توفرت لديها رؤوس الأموال الضرورية لذلك، أو تبيع الأفكار كبراءات اختراع لمؤسسات كبيرة قادرة على تمويل عملية الإنتاج .

وتشير الإحصائيات إلى أن المؤسسات المصغرة تعتبر المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة فمن بين براءات الاختراع التي أصدرها مكتب براءات الاختراع الأمريكي خلال العشرين السنة الماضية يعود ثلثها إلى أفراد وأكثر من الربع إلى مؤسسات ال يتعدى عدد عمالها تسع عمال

3.التكامل مع المؤسسات الكبيرة:

إن المؤسسات الكبيرة والعمالقة تحتاج للمؤسسات المصغرة والصغيرة لتنفيذ العديد من النشطات والمهمات التي هي مهمة لها لكنها صغيرة الحجم حيث تكون مكلفة لها لو نفذتها بنفسها، وهذا عن طريق نضام التعاقد من الباطن المنتشر في العديد من الدول حيث تصبح الصناعات الصغيرة مكملة ومغذية للصناعات الكبيرة وأوضح مثال على ذلك اعتماد الشركات العمالقة لتصنيع السيارات على المؤسسات المصغرة والصغيرة في توفير العديد من المستلزمات والأدوات الاحتياطية بالإضافة إلى أعمال الصيانة والتصليح والنقل وغيرها، وفي نفس الوقت تستخدم المؤسسات المصغرة منتجات المؤسسات الكبيرة من آلات تركيب ونجارة إلى غير ذلك.

وتعتبر عالقة المؤسسات صغيرة الحجم مع الكبيرة ذات أهمية كبيرة حيث أثبتت الدراسات بأن نمو الصناعات عالية التكنولوجيا حصل نتيجة هذا التكامل.

4.تنمية الصادرات:

إن تنمية الصادرات تعد بمثابة قضية جوهرية بالنسبة لمعظم الدول النامية، والتي تعاني من ان المؤسسات المصغرة التي يعمل بها أقل من عجز كبير ومتزايد في موازيين مدفوعاتها، وعشرة عمال يمكنها أن تعدل من برامج إنتاجها طبقا لاحتياجات الأسواق الخارجية نظرا لما تتمتع به من مرونة خاصة انخفاض رأس المال المستثمر ومن ثم تكون أقدر على تلبية احتياجات أسواق التصدير ولكسب أسواق خارجية لمنتجاتها، خاصة إذا اتخذت مقاييس لرفع مستوى جودة منتوجاتها.

-كذلك يمكنها أن تساهم المؤسسات المصغرة في زيادة وتنمية الصادرات بطريقة غير مباشرة مغذية عالية الجودة ومناسبة السعر للصناعات الكبيرة التي تصدر منتجاتها

-المساهمة في انتشار نظام الامتياز: المقصود بالامتياز هو رخصة تمنح لصاحب المؤسسة يحق له بموجبه توزيع أو إنتاج سلع أو القيام بخدمات في منطقة محددة، وهو نضام لجأت إليه المؤسسات الكبيرة لتوزيع منتجاتها

وقد انتشر نظام الامتياز في البداية في صناعة السيارات والمشروبات وغيرها من المؤسسات الكبيرة التي تمنح الامتياز لمؤسسات أخرى في نفس حجمها أو تصغرها قليلا.

ثم انتشر ليشمل مؤسسات مصغرة وصغيرة مثل وكالات السفر والنوادي..... إلخ

وينقسم نظام الامتياز أو حق الامتياز إلى ثلاثة أنواع[1] :

- ✓ حق امتياز المنتج: حيث تقوم المؤسسة التي حصلت على الامتياز بالحصول على حق بيع منتجات المؤسسة المانحة للترخيص.
- ✓ حق امتياز التصنيع: وفي هذه الحالة تقوم المؤسسة المانحة للترخيص بمنح المؤسسة حق في تصنيع وتوزيع منتجاتها.
- ✓ حق امتياز الأعمال: وتقوم المؤسسة في هذه الحالة بشراء حق استخدام الاسم التجاري للمؤسسة الأم وهذا بهدف استخدام نفس أسلوب العمل لهذه المؤسسة

[1] نهال فريد مصطفى: نبيلة عباس: أساسيات الاعمال في ظل العولمة، الدار الجماعية، مصر، 2005، ص112.

5. حلقة ربط بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي:

يرتبط الجانب الاقتصادي في المؤسسات المصغرة بجانب اجتماعي هام فالمؤسسات المصغرة غالبا ما ترتبط بالعائلات وتربط بين أفرادها فتوفر لهم فرص عمل، وبذلك فهي تساهم في تعبئة المدخرات العائلية بشكل قد ال يتحقق بطريقة أخرى .وبذلك نجد أن الاندماج بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي في المؤسسات المصغرة والصغيرة يساهم في تعبئة المدخرات العائلية واستثمارها على نحو أفضل.

بالإضافة إلى ذلك فإن الصناعات الصغيرة منتشرة في جميع البلدان النامية في أطراف القرى والمدن صغيرة كانت أم كبيرة على حد سواء على عكس المؤسسات الكبيرة في هذه البلدان التي ترتكز في المدن الكبرى، ولهذا فإن تنمية المؤسسات المصغرة تساهم في تحقيق توازن اجتماعي واقتصادي على المستوى الإقليمي كما هو على المستوى الكلي.

6.المساهمة في عدالة توزيع الدخل:

تساهم المؤسسات المصغرة في عدالة توزيع الدخل وهذا في ظل وجود أعداد كبيرة من المؤسسات المصغرة والصغيرة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظل ظروف تنافسية وتعمل بها أعداد كبيرة من العمال وذلك بالمقارنة بنمط توزيع الدخل السائد في ظل أعداد محدودة من المؤسسات الكبيرة والعمالقة التي تعمل في ظروف غير تنافسية.

7.تحقيق التنمية الإقليمية:

تتميز المؤسسات المصغرة بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن الكبيرة، وبالتالي تساهم المؤسسات المصغرة في مواجهة التمركز والتطور الجهوي وهذا من خلال توفير مناصب شغل وتحسين الدخول، على مستوى المناطق الريفية، واستغال الموارد والطاقات البشرية أو الطبيعية المخزنة، خاصة على مستوى المناطق التي لم تستغل بعد، وتوفير فرص التنمية والتطور للمناطق النائية وتوجيه الاستثمار نحوها.

8.حرية اختيار النشاط [1]:

حيث تسمح المؤسسات المصغرة بالكشف عن القدرات الذاتية للأفراد وترقية المبادرات الفردية، وادماج كل إرادة في الإبداع والاختراع حجبتها القدرات المالية عن الاندماج في النشاط الاقتصادي

9.إعادة إدماج العمال المسرحين[2]:

لقد شهدت العديد من الدول النامية عمليات خوصصة للمؤسسات العمومية وهذا جراء إفلاس بعضها أو في إطار التعديلات الهيكلة، وبالتالي تم تسريح العديد من العمال

وإنشاء ودعم المؤسسات لمصغرة يهدف إلى إدماج المسرحين من مناصب عملهم وتوفير مناصب عمل جديدة لهم..

المطلب الثاني: دوافع انشاء المؤسسات المصغرة:

تتعدد الدوافع المحفزة للاهتمام بالمؤسسات المصغرة، هذه الدوافع تنبع من أدوارها في العديد من الحالات نذكر منها:

1- الأزمة الاقتصادية والتي دفعت إلى الخيار الأوضاع المالية خصوصا مع منتصف الثمانينات في معظم البلدان النامية ومنها الجزائر، مما أدى إلى ضعف القدرات الاستثمارية وعدم قدرتها على الاستمرار في استحداث المؤسسات الكبرى وحتى عدم القدرة على الاحتفاظ بالقائمة منها:[3]

2- ظهور استراتيجيات جديدة من قبل المؤسسات الكبرى التي تعاني من ارتفاع تكلفة الإنتاج الداخلي والتي دفعت بها إلى تشجيع المناولة أو ظاهرة النمو الشبكي، وهي استراتيجية تحكمها إرادة التقليص من كلفة الإنتاج والمحافظة في نفس الوقت على مراقبة هياكل الإنتاج وسيرورتها

[1] محمد الهادي مباركي: المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية، الملتقى الوطني الأول حول:" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، جامعة الاغواط، 8-9 أفريل2002، ص84.

[2] محمد الهادي مباركي: المرجع نفسه، ص86.

[3] تفاحة هرقون: سياسات دعم المؤسسات المصغرة وآثارها على التشغيل، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2011-2012/ ص65.

3- التحولات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق البرامج التعديل الهيكلي في عدد من الاقتصاديات طرح حتمية تنمية وتطوير المؤسسات المصغرة لمعالجة مظاهر التخلي عن بعض الأنشطة وامتصاص المسرحين من مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة قطاعات النشاط الاقتصادي.

4-الاهتمام المتزايد الذي توليه المؤسسات المالية والنقدية الدولية بخلق أجوار جديدة كالتمويل الجزئي والقرض المصغر لاستحداث هذه المؤسسات المصغرة كآليات فعالة للتخفيف من عبء الفقر والبطالة.

5-الدور المتعاظم للقطاع الخاص خصوصا في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب المؤسسات المصغرة

الفرع الاول: مزايا المؤسسات المصغرة

تمتلك المؤسسات المصغرة العديد من المزايا تجعل المستثمر يقبل عليها نذكر منها: [1]

انخفاض رأس المال للازم لإنشائها: حيث أنها تحتاج إلى استثمارات تضخمية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة إضافة إلى كون معدل دوارن رأس المال كبير، وفترة الاسترداد قصيرة؛

- تحتاج إلى معدلات وآلات بسيطة ومنخفضة التكلفة
- تشارك بدور أساسي في تعبئة المدخرات وتشغيل العمالة الوطنية
- تساعد في تنويع هيكل الإنتاج الصناعي
- تغطي الفرصة للأغلبية في العمل الذاتي
- سهولة دخولها وخروجها من السوق
- توفير الشعور بالاستقلال والحرية لصاحب المؤسسة إذ أنه متخذ القرار فيها

[1] -احمد وارث مرجع سبق ذكره. ص13

الفرع الثاني: عيوب المؤسسات المصغرة

تتمثل عيوب المؤسسات المصغرة فيما يلي[1] :

عدم توفر الخبرة الإدارية الكافية

صعوبة الحصول على التمويل

المنافسة الشديدة وعدم القدرة على جذب العمالة الماهرة

ارتباط استمرارية المؤسسة بأصحابها، إذ تنتهي بوفاة صحبها

[1] احمد وارث مرجع سبق ذكره ص 14

المبحث الثالث: آليات تمويل المؤسسات المصغرة

إن الهدف من دراسة آليات التمويل هو معرفة مختلف المصادر والطرق التمويلية التي تحتاجها المؤسسات المصغرة والتي تكون الازمة لبدء مشروعها حيث أن التمويل يقصد به توفير الموارد المالية اللازمة لممارسة نشاط المؤسسة.[1]

المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات المصغرة

تختلف مصادر تمويل المؤسسات المصغرة حسب طبيعة نشاط المؤسسة، ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع أساسية:

- **التمويل الرسمي: (finance formelle)**: وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية cnac، .... الخ

- **التمويل غير الرسمي :(finance informelle)**: أي تلك القنوات التي تعمل خارج إطار النظام القانوني الرسمي للدولة، وهو يعتبر أكثر المصادر تمويلا للمؤسسات المصغرة، من بين هذه القنوات:

الاقتراض من الأقارب والأصدقاء، وهي ثاني الوسائل استعمالا وأهمية لتمويل المؤسسات المصغرة سواء في الدول المتقدمة أو النامية فمثلا حسب المعطيات لدراسة أعدتها Yousra Hamed [2]تمثل هذه الوسيلة في المتوسط 22 % من مصادر تمويل المؤسسات المصغرة في دول الإتحاد المغاربي (الجزائر، تونس، المغرب)

- **التمويل الذاتي: (Lauto financement)**: تعتمد المؤسسات المصغرة في مصادر تمويلها أساسا على المدخرات الشخصية لدى أصحابها بالإضافة إلى إيرادات بيع ممتلكاهم الخاصة، فهي تكون رأس مال المشروع، وفي حالة عدم كفاية هذا المصدر قد يلجأ الشاب المستثمر إلى المصدرين السابقين، وفي هذا الإطار نجد أن بعض الشباب المستثمرين الصغار في الدول النامية يتميزون بقلة رأس المال الشخصي في حين نجد اغلبية المؤسسات

[1] د. حسين عطا غنيم. د عبد الله صادق دحلان دراسات في التمويل اساسيات الاستثمار وتكوين إدارة محافظ الأوراق المالية الناشر مجموعة دار النايف –جدة –المملكة العربية السعودية – الطبعة الأولى ، 2004 ص 1.

[2] Yousra Hamad. Le financement de la micro entreprise au maghrreb.cas de 249 micro entrepreneurs. Algériens. Univ paris.xii-gratc. P11-13

المصغرة في الدول المتقدمة تمول ذاتيا ما بين 60 و66 % من المستثمرين الشباب يمولون استماراتهم بالتمويل الذاتي.

المطلب الثاني: مفهوم واهمية التمويل

الفرع الأول: مفهوم التمويل:

هناك من الاقتصاديين من يرون أن للتمويل معنيان وهما: معنى نقدي ومعنى حقيقى.

فلمعنى النقدي: يقصد به الحصول على الأموال النقدية اللازمة من أجل توفير الموارد الحقيقية بهدف خلق رؤوس أموال جديدة [1]

أما المعنى الحقيقي للتمويل: فهو يتمثل في توفير الموارد والمتمثلة في السلع والخدمات وتخصيصها لأغراض التنمية أو لبناء طاقات إنتاجية وكذا إنشاء مشروعات استثمارية وتكوين رؤوس أموال جديدة.

فيمكن القول إن التمويل هو الطريقة التي من خلالها تقدم وتعرض الأموال الضرورية لإنشاء مشروع معين سواء كان خاص أو عام، وذلك لغرض التنمية مما يؤدي إلى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع

كما يعرف التمويل على أنه العلاقة التي تجمع المؤسسة بمالكي الأموال، مساهمين كانوا أو دائنين وذلك بهدف مواجهة التفاوتات التي تحدث تدفقات المداخيل والمصاريف الناتجة عن عمليات الاستثمار والاستغلال[2]

-التمويل المحلي:

يعرف التمويل المحلي بأنه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية بصورة تحقق أكبر معدلات للتنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية الجماعات المحلية عن السلطة المركزية في تحقيق تنمية محلية منشودة [3]

[1] محمد عبد العزيز عجيمة –مقدمة في التنمية والتخطيط– دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت 1983. ص121–122

[2] Gerard chareau finance dentreprise edition management societe 1997 p 17

[3] عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، دار نشر الثقافة الإسكندرية، مصر 2001 ، ص–23 28

من خلال هذا التعريف تتضح العلاقة الطردية بين التنمية المحلية والتمويل المحلى، فكلما زاد التمويل المالي

زادت معدلات التنمية هذا من جهة، وكلما زاد التمويل المحلي زادت درجة استقلالية الإدارة المحلية من جهة ثانية، وبالتالي يمكن أن يلاحظ من هذه العلاقة الطردية أن التمويل المحلي الذاتي تقاس به درجة الاستقلالية المالية.

حسب التقسيم الكلاسيكي، فإن مصادر التمويل المحلي تنقسم إلى:

-موارد ذاتية نذكر منها:

الموارد الناتجة عن الضرائب والرسوم (مداخيل الجباية والرسوم)

الموارد الخاصة الناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية (مداخيل الممتلكات)

الإعانات والقروض

- موارد مالية خارجية (تمويل خارجى)

- اعانات الدولة

- القروض المحلية

- موارد آخرى

الفرع الثاني: أهمية التمويل:

إن التمويل يعد ضرورة حتمية للبدأ في أي مشروع كان، حيث بواسطته يحول رأس المال النقدي إلى رأس مال منتج، وبالتالي توفير سلع وخدمات تستطيع بواسطته أن تهدف إلى تنمية اقتصادية وهذا حسب المقولة" أن المال هو قوام الأعمال"

إن رأس المال المستخدم لا يقتصر فقط على رأس المال النقدي بل أيضا يشمل على رأس المال البشري والمتمثل في تكوين الخبرات والمهارات البشرية وهذا إضافة إلى المعدات والآلات، ومن هنا تبرز الأهمية الكبرى للموارد الحقيقية المطلوبة لتكوين الطاقات الإنتاجية، وأهمية توفير الموارد التمويلية اللازمة على حسب الانفاق الاستثماري، وأيضا على حسب تطور اسعار عناصر ومستلزمات إنتاج السلع.

ومن أجل أن يلعب التمويل دور فعال ولكي تكون له أهمية على مستوى الاقتصاد، يجب ان يستخدم بعقلانية من كل النواحي، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية[1]

المطلب الثالث: أنواع التمويل

التمويل دور هام في المؤسسة لما له دور كبير واساسي في تمويل الميزانية وينقسم الى عدة معايير

أهمها:[2]

الفرع الأول: من حيث الملكية وينقسم

1-التمويل من المالكين أنفسهم ودلك من خلال عدم توزيع الأرباح وزيادة راس المال

2-التمويل من غير المالكين(المقرضين)

الفرع الثاني: من حيث النوع وينقسم الى:

1- تمويل مصرفي وهو الذي يحصل عليه من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

2- تمويل تجاري وهو الذي يحصل عليه من التجار

الفرع الثالث: من حيث المصدر وينقسم إلى:

-المصادر الداخلي (التمويل الذاتي): المصادر الداخلية أو الذاتية للمؤسسة ما هي في الواقع إلا عبارة من الفائض من الأموال الذي حققته المؤسسة والتي يمكن لها التصرف فيه فالتمويل الذاتي هو وسيلة التمويلية جد هامة وهو الأكثر استعمالا بحيث يسمح للمؤسسة بتمويل نشاطها بنفسها دون اللجوء إلى أطراف أخري.

-المصادر الخارجية (التمويل الخارجي) وهو تمويل باللجوء إلى أطراف خارج المؤسسة عند عدم كفاية التمويل الذاتي ويشتمل التنويل الخاص والتمويل بالاقتراض[3]

[1] شوقي حسين، الموارد التمويلية، الدار الجامعية، القاهرة 1998 ، ص43-44

[2] بخيث عبد القادر. تقييم أداء مؤسسات الدعم المالي في تمويل الاستثمارات في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة عين تموشنت 2017 2018 ص: 36

[3] بخيت عبد القادر. مرجع سبق ذكره ص:36

التمويل الخاص: ويقصد بالتمويل الخاص طرح المؤسسة الاوراق المالية على شكل أسهم في البورصة أي ان التمويل يعني لجوء المؤسسة مباشرة إلى الجمهور دون تدخل وسيط المالى حيث يعتبر الوسط المالكي للأسهم مالكين او مساهمين في رأس المال المؤسسة ويتحصلون على فوائد ثابتة أو متغيرة حسب نوع الأسهم الممتازة او العادية

التمويل الائتماني: وهو تمويل عن طريق الاقتراض سواء عن طريق السندات أو عن طريق اللجوء الى المؤسسات المالية والتمويل عن طريق السندات ويقصد به لجوء المؤسسة الى طرح سندات مباشرة للجمهور ويعتبر ذلك اقتراض لان حامل هذه السندات ليس مساهم في رأس المال وانما يعتبر مقرضا لان المؤسسة تتعهد برد قيمة السند مضاف اليها فائدة ثابتة عند تاريخ الاستحقاق

التمويل عن طريق المؤسسات المالية والمصرفية: تتمثل في التمويل المصرفي ويعتبر هذا النوع من الأنواع التي لا يمكن للمؤسسة الاستغناء عنها وتلجا المؤسسات الى البنوك والمؤسسات المالية المختصة من اجل تمويل احتياجاتها الى جانب الاستفادة من الفرق بين العائد على الاستثمار في المشاريع وفوائد ديون مستحقة

الفرع الرابع: من حيث المدة وينقسم الى: يصنف التمويل من حيث المدة الى تمويل طويل الاجل، وتمويل متوسط الاجل، وتمويل قصير الاجل:[1]

التمويل طويل الاجل: هو التمويل الذي يذهب المؤسسات ويمتد لأكثر من 7 سنوات حيث يكون موجه لتمويل العمليات الاستثمارية طويلة الاجل وذلك نظرا لكون نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسة لفترات طويلة بهدف الحصول على وسائل الإنتاج او العقارات

التمويل متوسط الأجل: هو ذلك التمويل الموجه لتمويل جزء دائرة من استثمارات المؤسسة في رأس المال المتداول والإضافات على موجوداتها الثابتة، أو تمويل المشروعات تحت التنفيذ والتي تمتد إلى عدد من السنوات حيث يتراوح مدته من سنة إلى 7 سنوات.

[1] المرجع نفسه

التمويل قصير الأجل: هي تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير وتلتزم بردها خلال فترة زمنية لا تفوق عادة عن سنة واحدة وتستخدمها المؤسسة من أجل تمويل الاستثمارات في الأصول المتداولة

الفرع الخامس: التمويل المباشر وغير المباشر

1- **التمويل المباشر (النقدي):**

وفي هذا النوع في التمويل فإن المؤسسة تحصل على مبالغ نقدية بإمكانها استعمالها مباشرة في تمويل احتياجاتها المختلفة

2- **التمويل غير المباشر (التمويل الإيجاري):**

وفي هذا النوع من التمويل فإن المؤسسة لا تتحصل على مبالغ نقديه بإمكانها استعمالها مباشرة فعوض الحصول على التمويل للحصول على معدات فإن المؤسسة تتحصل مباشرة على الاستثمار الذي تحتاجه دون ان تدفع قيمة هذا الاستثمار مباشرة ولكن بإمكانها الاستفادة منه بطريقة غير مباشرة.

المبحث الرابع: مشاكل ومعوقات دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة

بالرغم من الاهتمام المتزايد بالمؤسسات المصغرة من طرف العديد من الدول إلى أنها لازالت تواجه مجموعة من المشاكل والصعوبات التي تعيق نموها وتطورها

المطلب الأول: إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة

تعتبر إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة أحد العقبات الرئيسية التي تقف أمام نموها وتطورها، حيث يواجه أصحاب المؤسسات المصغرة صعوبة في الحصول على التمويل ألازم لمزاولة نشاطات المختلفة لمؤسساتهم، وترجع إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة إلى أنه في أغلب الأحيان ما تكون المؤسسة تملك قدرة جد محدودة في الحصول على رأس المال والخدمات المالية للوفاء باحتياجاتها من رأس المال العامل أو الثابت بصفة مستمرة، وهذا لضعف الموارد الذاتية لأصحاب المؤسسة و لإحجام مؤسسات التمويل عن تزويد المؤسسات المصغرة المالية المختلفة، وتعتبر المؤسسات المالية سواء البنوك التجارية أو البنوك المتخصصة هي المصدر الخارجي الرئيسي لتمويل المؤسسات المصغرة، ويعود عزوف مؤسسات التمويل هذه على تقديم الائتمان اللازم للمؤسسات المصغرة لمزاولة نشاطاتها المختلفة لجملة من الأسباب يمكن إبرازها فيما يلي:

- **تكلفة القروض المرتفعة:** إن تكاليف الخدمة أو المعاملات المصرفية في تمويل المؤسسات التي تتميز بصغر حجمها تكون مرتفعة بسبب المبلغ الصغير للقرض، حيث أن البنوك تتحمل جراء تعاملها مع هذا النوع من المؤسسات تكاليف مختلفة ناجمة عن وجود إجراءات إدارية أكبر مطلوبة في حالة منحها القروض الصغيرة، وهذه المصاريف المرتفعة تتعلق بالحصول على المستندات الضرورية والبيانات التي يتم على أساسها اتخاذ قرار التمويل من البنك، كذلك فإن إجراءات عمليات الإشراف والتحصيل غالبا ما تكون أكبر للبنوك في حالة منحها للقروض للمؤسسات الصغيرة، وهذا لضخامة عدد الملفات وصغر حجم القروض
- **ارتفاع مخاطر إقراض المؤسسات المصغرة:** في أغلب الأحيان ما ينظر للمؤسسات المصغرة على أنها غير جديرة بالثقة الائتمانية، ففي أغلب الحالات لا يمتلكون أصحاب المؤسسات القدرة على تقديم دراسة جدوى وخطط العمل التي يقدمها

أصحاب المؤسسات الكبيرة، بالإضافة إلى أن نسبة عالية من هذه المؤسسات تعمل في القطاع غير الرسمي وليس لها سجلات ضريبية والتي تهتم بتسجيل عملياتها وقيد حساباتها في دفاتر منتظمة يمكن الرجوع إليها، كل هذا ما يزيد من مخاطر التعامل معها خاصة عند وجود مشاكل

- **عدم توفر الضمانات المطلوبة:** إن مؤسسات التمويل عند منحها للقروض تطلب ضمانات مختلفة، حسب طبيعة القرض والعميل المقترض وهذا بهدف تغطية مخاطر عدم سداد القرض من قبل العميل المقترض، وغالبا ما يعجز أصحاب المؤسسات المصغرة من توفير الضمانات الكافية لتغطية احتياجاتهم التمويلية، كذلك من النادر وجود مؤسسات مالية مختصة في تمويل المؤسسات صغيرة الحجم، وان وجدت مثل هذه المؤسسات وتتفهم الخصائص التي تتميز بها هذا النوع من المؤسسات، ن المالية المتخصصة فتكون إمكانياتها محدودة.

1. معوقات تنظيمية

بمعنى الافتقار إلى إطار تنظيمي قانوني محكم يتماشى وخصوصية المؤسسات المصغرة يخدم أهدافها ويوفر لها بيئة ملائمة، تسمح لها بالاستمرارية والتوسع وهو ما تسعى إليه مختلف الدول جاهدة من خلال استصدار قوانين جديدة أو تعديل ما هو موجود كذلك عدم وجود معايير محددة تستخدم في تحديد وتعريف المؤسسات المصغرة، فالمعايير في ذلك تختلف من بلد إلى أخر التخالف الوضعية السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية والاجتماعية من بلد لأخر، من جهة ومن جهة أخرى تغير الوضعيات من مرحلة لأخرى أثناء التطور الاقتصادي لنفس البلد.

بالإضافة إلى تعريفات المؤسسات المصغرة يعتمد أساسا على الانشغالات والأولويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للحكومات، حيث تختلف هذه الانشغالات والأولويات من بلد لأخر، كما أنها تتغير في نفس البلد حسب الظروف التي تمر بها في مختلف الميادين .

3.مشاكل الخبرة التنظيمية والحصول على المعلومات:

من المعوقات الخطيرة التي توجاه المؤسسات المصغرة هو صعوبة الحصول على المعلومات والافتقار إلى الخبرة التنظيمية التي تمكن أصحاب المؤسسات من مواجهة مشاكلهم أو تساعدهم على توسع في نشاطاتهم أو تنميتها ويظهر النقص في المعلومات واضحا بالنسبة للظروف المحيطة بنشاط المؤسسة أو الإطار العام الذي يعملون به.

وعادة فإن أصحاب المؤسسات في الدول النامية يكون أفقه ضيق ولا يمتد لأكثر من شؤون صناعته أو حرفته لذلك فإنه أصاحب المؤسسات قد لا يعلمون شيئا على الإطلاق حول اتجاهات الأسعار في بلدهم فيفاجئن بها ترتفع أو تنخفض دون سبب معروف لديهم، كما قد يتعرضون لنقص حاد في الخامات التي يستخدموها في نشاطاتهم فيتعرضون لاحتكار البائعين في الأسواق المحلية، وال يعلمون بوجود مصادر بديلة لهذه الخامات

4.نقص العمالة المؤهلة: إن المؤسسات المصغرة ال تستطيع جذب الأيدي العاملة المكونة والمؤهلة ذلك أن هذا النوع من العمالة يلجأ في أغلب الأحيان إلى العمل في المؤسسات الكبيرة وهذا راجع لعدة أسباب أهمها:

- أن المؤسسات المصغرة لا تستطيع أن تدفع أجور مرتفعة مثل المؤسسات الكبيرة كذلك مخاطر التوقف كبيرة وعدد ساعات العمل المطلوبة يوميا أكثر من المؤسسات الكبيرة وبالتالي درجة الإشباع والرضا التي سوف تتحقق نتيجة العمل في المؤسسات المصغرة محدودة على عكس الحال العمل لدى في المؤسسات الكبيرة.

5.ضعف عملية التخطيط الاستراتيجي:

إن أصحاب المؤسسات المصغرة يهملون ولا يهتمون لعملية التخطيط الاستراتيجي، وهذا ما يؤدي في العديد من الأحيان إلى فشل المؤسسة وعدم مقدرتها في الاستمرار، وترجع أهمية التخطيط الاستراتيجي، أنها تساعد المؤسسة على تحقيق قوة تنافسية في السوق والمحافظة عليها وتمكن صاحب المؤسسة من تقدير إمكانيات المؤسسة ومعرفة رغبات المستهلكين وكيفية جب والمحافظة على المستهلكين

6.ارتفاع تكاليف الإنتاج:

إن المؤسسات صغيرة الحجم لا تستطيع الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم ومن مزايا الاقتصاديات المختلفة لإنتاج الكبير، فالمؤسسات ذات الإنتاج الكبير تستطيع شراء مواد أولية بكميات كبيرة بأسعار منخفضة، كما تستخدم تكنولوجيا تقدمة، مما يساهم كذلك في تقليل تكاليف إنتاج الوحدة الواحدة

7.مشاكل عدم توفر البنية الأساسية:

يعتبر هذا المشكل من أكثر المعوقات تعقيدا والتي تعيق عملية إنشاء ونمو المؤسسات المصغرة حيث تواجهها إشكالية الحصول على الأرض أو العقار أو المكان المناسب لمزاولة النشاط والإنتاج.

8.المعوقات التسويقية:

هناك من يعتبر السوق الذي يصوب إليه المنتوج من المشاكل المستعصية التي تؤدي إلى زوال العديد من المؤسسات التي ال تقوى على المنافسة التي تشنها المؤسسات الكبيرة، وذلك للقصور التي تعرفه في شبكات التوزيع، وهو ما اضطر بعض الدول اتخاذ إجراءات ترمي إلى تمكين المؤسسات المصغرة والصغيرة من تسويق منتوجها، ومن الأسباب التي تساعد على بروز هذا المشكل التسويقي هو غياب خطة تسويقية كاملة، بسبب ما تكلفه من أموال تؤثر عل ميزانية المؤسسة.

المطلب الثاني: معوقات دعم المؤسسات المصغرة في الجزائر

رغم الأهمية الاقتصادية التي تلعبها المؤسسات المصغرة، واهتمام العديد من الدول بهذا النوع من المؤسسات إلى أنها مازالت تعاني في الجزائر من العديد من المعوقات التي تواجه نموها وتطورها

الفرع الأول: المعوقات التنظيمية

- **العوائق الإدارية:**

يتسم المحيط التنظيمي للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعراقيل إدارية والمتمثلة في تعقد القوانين والإجراءات التنظيمية، قلة الإحاطة بالقوانين السارية وعدم

الشفافية وعدم احترام النصوص القانونية، الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على التصدي للمظاهر السلبية التالية:

- البيروقراطية الإدارية والإجراءات المعقدة التي تتطلب العديد من الوثائق والجهات التي يجب الاتصال بها يجعل المحيط الإداري غير مساعد من جراء بطؤ العمليات ونقص الإعلام وكذا ازدواجية الوثائق المطلوبة
- عدم وجود استقرار في القوانين والتشريعات التي تحكم وتسير المؤسسات المصغرة والصغيرة في الجزائر ونقص في تطبيق النصوص من طرف الهياكل المعنية مثل: البنوك، الإدارات العمومية، الصناديق الوطنية...الخ.
- نقص خبرة مسيري المؤسسات المصغرة والصغيرة في المجال الإداري والمالي وحتى الإمكانيات، ويمتاز هذا النوع من المؤسسات في الجزائر بأنماط تسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه اقتصاد تسوده المنافسة مع غياب تأهيل فعال وسريع لها

- **عوائق جبائيه وجمركية:**

من الملاحظ أن الجباية والأعباء الاجتماعية معيقة للمؤسسات المصغرة والصغيرة رغم إجراءات التخفيف المنتهجة، وتظهر هذه العوائق على مستوى:

- فرض ضريبة إضافية خاصة على الإنتاج الوطني.
- اشتراكات أرباب العمل فيما يخص الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء مرتفعة تثقل كاهل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة
- نسب الضرائب والرسوم المقتطعة على أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مرحلة الاستغلال تؤدي إلى ارتفاع الضغط الجبائي الذي كان من نتائجه توقف العديد منها عن النشاط

- **العوائق المرتبطة بالعقار الصناعي:**

يعد الحصول على العقار المناسب من للمشاكل الأساسية التي تواجه المؤسسات المصغرة والصغيرة في الجزائر وهذا راجع إلى:

- صعوبة الحصول على عقد للملكية أو عقد إيجار بالرغم من أهميته للحصول على التراخيص الأخرى كالقرض البنكي والامتيازات.
- التمييز بين القطاع العام والخاص في مجال تمليك أو كراء العقارات حيث تبقى الأولوية دائما للقطاع العام وهو ما يتناقض مع النصوص التشريعية
- أغلبية العقارات الاستثمارية غير مستعملة فهي تبقى حكر لمؤسسات عمومية مفلسة أو أمالك خواص يحتفظون بها من أجل المضاربة.
- عدم وجود سعر محدد للمتر المربع الواحد أو سعر مدعم خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيعها للحصول على عقار.
- التوزيع غير العادل للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة بين المناطق الحضرية والنائية يصعب من عملية الحصول على عقار لإقامة المشروع لما تتميز به المناطق الحضرية من كثافة سكانية كبيرة تقلل من مساحة الأراضي الصناعية

- **عوائق مختلفة:** ت تعرض المؤسسات المصغرة والصغيرة في الجزائر لعدة عوائق مختلفة منها ما يفرزها محيطها الداخلي وأخرى ناتجة عن محيطها الخارجي، نلخص أهم هذه العوائق في:

- نقص تموين الجهاز الإنتاجي من جراء الانفتاح الاقتصادي، خاصة بالمواد الأولية المستوردة اللازمة لإنتاج والتي كانت تضمن استيرادها المؤسسات العمومية باحتكارها للتجارة الخارجية.
- نمو وتطور القطاع غير الرسمي والمتمثل في أنشطة كثيرة كالسوق الموازية والمداخيل الطفيلية، ومشاكل البنية التحتية حيث مازالت شبكة الطرقات ضعيفة وتوجد الكثير من مناطق البالد إلى غاية يومنا هذا في عزلة شبه تامة عن بقية المناطق الأخرى وخاصة في الجنوب.
- عدم فعالية أساليب التكوين وخاصة في ميدان التقنيات الحديثة للتسيير واقتصاد السوق، إدارة الأعمال وتسيير المنتوج وكذا تقنيات البيع والتصدير.

- قصور الجهود التسويقية إذ تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على الوعي التسويقي، وتعاني من نقص كفاءات رجال البيع، كما تنقصها الإمكانيات المادية للإنفاق على الترويج وتنشيط المبيعات.
- غياب التنسيق ما بين فعاليات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية القائمة على دعم وتوجيه الأنشطة الإنتاجية) الصناعية (المحلية، الأمر الذي يضيع عليها فرصة تحقيق أعلى قدر ممكن من الاستفادة من هذا البرنامج.
- المعوقات التمويلية ان الواقع الجزائري يشير إلى اصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي وهي تمثل أكبر العقبات التي تواجهها أغلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبالأخص المصغرة منها ألنها تمتلك قدرات مالية محدودة، فنجد أن المشاكل المالية تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك الجزائرية على حد سواء.

المطلب الثالث: المعوقات المتعلقة بالبنوك:

وهي تلك المشاكل تمويلية خاصة تلك المتعلقة بالنظام المصرفي الموجود ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- نقص المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات.
- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القرض خاضع للإشهار
- الفضاءات الوسيطة (البورصة) سواء كانت مالية أم تجارية فهي تمثل فضاء إعلاميا وتنشيطيا وتشاوريا هاما، أما في الجزائر فنلاحظ غياب هذا الدور بسبب عدم فعاليتها، وبالتالي غياب سوق مالي 1منوع يسمح بالمفاضلة بين مجموعة من بدائل التمويل.

- طريقة التنظيم البنكي الذي يتميز بمركزية قرار منح القروض على مستوى العاصمة، هذا ما يشكل عائقا كبيرا بالنسبة للمتعاملين المتواجدين داخل البلد ألنه يؤدي إلى تأخيرات مرتبطة ببطء التنفيذ وإرسال الملف نحو العاصمة.
- غياب بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات الخاصة.
- عدم تأقلم التشريع مع التطور والتحول الاقتصادي الوطني نحو اقتصاد السوق، المصغرة في الجزائر.
- ارتفاع تكاليف التمويل بالإضافة إلى الضمانات المبالغ فيها أحيانا يحدان من مرونة التمويل وانسيابه بالحجم المناسب وفي الآجال الملائمة.
- غياب صيغ تمويلية مفصلة ومنظمة حسب احتياجات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

اقتصار البنوك الجزائرية على الأساليب الكلاسيكية في تقدير خطر منح الائتمان، علما أنه توجد أساليب وتقنيات حديثة حلت محل الأساليب والتقنيات الكلاسيكية في الدول المتقدمة خصوصا، وأن العديد من الدول تحولت إلى اقتصاد السوق، أين أصبحت تسود ثقافة اقتصاديات أسواق رأس المال ال اقتصاد الاستدانة.–

تدخل البنك في شؤون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفرض الوصاية عليها من خلال القرض الممنوح لها. التعامل بالنقد الإلكتروني الذي يعتبر الأسهل والأضمن من التعامل الورقي من المؤسسات وأقدمية تعاملها مع البنوك.

الخلاصة:

ان تجربة المؤسسات المصغرة في الجزائر حديثة جدا مقارنة مع ما وصلت اليه هذه التجربة في البلدان المتقدمة والسائرة في طريق النمو، ولتدارك السلبيات الموجودة الناتجة عن غياب استراتيجية واضحة وسياسة رشيدة متبعة من طرف الدولة للنهوض بهذه المؤسسات كس تلعب دورها الاقتصادي الفعال وتستقطب عدد أكبر من الشباب وخاصة المؤهل، وباعتبار هذه المؤسسات كيان اقتصادي له دوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الى جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انتهجت الجزائر سياسة جديدة

في دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة باعتبارها مشروع جديد يوحي بالتوجه أكثر نجو تشجيع المبادرات الفردية، وخلق مواطن شغل تنمو بصورة للحد من البطالة، وإعطاء دفع جديد للتنمية في شتى المجالات.

حيث تم ذلك في إطار إصدار مراسيم وتنظيمات نتج عنها انشاء مؤسسات وهيئات عمومية تدعم تشغيل الشباب، حيث كانت لها دور خاص ومهم في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر.

ورغم كل ما يقال عن مميزات المؤسسات المصغرة، وعلى نحو يرغب الكثير في إنشائها، إلا انه في نفس الوقت تتأثر بتوليفة واسعة من المشكلات التي قد تعوق، بل تحد من إمكانية انطلاق هذه المشروعات، وتختلف هذه المشكلات من حيث شدتها ومدى خطورتها ومدى تأثيرها على مسار هذه المشروعات وتهديد وجودها واحتمال نموها، ويعتبر التعرف عليها أمرا ضروريا لإيجاد أفضل السبل والوسائل لمعالجتها، وأن أهم تلك المشكلات تمثلت في المشكلات المالية، فلكل مصدر تمويلي مزايا وعيوب مما يتطلب من المؤسسة أن تعرف كيف تفاضل و تختار بينها وفقا لما يحقق أهدافها. ولذلك يجب الإلمام بكل الطرق وأساليب المفاضلة ومعرفة المساعدات التي تقدمها الدولة أو الهيئات الحكومية.

الفصل الثاني

تمهيد:

لقد تعرضنا في الفصل السابق إلى مختلف الأبعاد النظرية لدراستنا التي تدور حول دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة، حيث تعتبر إشكالية حصول المؤسسات المصغرة على التمويل والدعم إحدى أهم العوائق التي تعترضها، والمؤسسات المصغرة في الجزائر أيضا تواجهها مجموعة من المشاكل المختلفة التي قمنا بالتطرق لأكثرها ونظرا لأهمية الاقتصادية التي تلعبها المؤسسات المصغرة، تم إنشاء العديد من الهيئات التي تتم خصيصا بإزالة مختلف العقبات التي تواجهها.

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (anjem) احدى هذه الهيئات التي أنشأتها الدولة بهدف إنشاء وتطوير المؤسسات المصغرة لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

وسنتطرق في هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

المبحث الثاني: تقييم حصيلة دعم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

المبحث الأول: تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

المطلب الأول: نشأة وتعريف الوكالة الوطنية للقرض المصغر anjem

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04/14 وبتاريخ 2004/01/22 (المعدل) تم انشاء الوكالة الوطنية للقرض المصغر، وتعتبر اثنتين بالعاصمة الجزائر، موزعة عبر كافة التراب الوطني وهي مرفقة بخلايا على مستوى الدوائر ومنه يعتبر الوكالة ذات طابع خاص تتمثل في شبكة لا مركزية حيث انها تضم 49 تنسيقية ولاية منها برنامج القرض المصغر من اهم السياسات التي تهدف الى تحسين الأوضاع المتدنية ومكافحة البطالة في المجتمع الجزائري، وهي موجهة الى فئة الأشخاص العاطلين عن العامل والقادرين على القيام بنشاطات، الحاملين لأفكار ومشاريع مصغرة، بحيث تعمل الوكالة على تقديم دعم مالي معتبر وفقا لشروط تتميز بالمرونة واليسر، وبالتعاون مع البنوك تمنح الوكالة القروض (سلفة ثلاثية) بدون فائدة لاقتناء المواد الاولية من الوكالة لوحدها، ويكون ذلك في اجال سريعة، ويصل مبلغ القرض فيها الى 100مليون سنتيم، يسدده المقترض سواء على المدى الطويل او القصير .

تعتمد الوكالة في تمويلها للمشاريع على: سلفة بدون فوائد من الوكالة الوطنية للقرض المصغر، مساهمة البنك على شكل قرض بنكي، المساهمة الشخصية للمقترض او المستفيد، والهدف الاساسي للبرنامج هو اعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمستفيدين من القرض من خلال احداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات، والخروج من وضعية الفقر والبطالة، وبالتالي فبرنامج القرض موجه الى [1]:

-الحاملين لشهادات التكوين المهني؛

-الشباب العاملين في القطاع غير الرسمي؛

-المواطنين القاطنين بالقرى والبوادي؛

-العاطلين عن العمل والمسجلين في الصندوق الوطني للتامين عن البطالة.

[1] عائشة دخوش واخرون، التمويل الأصغر كبديل عن البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية وبنوك، جامعة المسيلة ،2018، ص48

المطلب الثاني: اهداف ومهام الوكالة

وتتلخص فيما يلي[1]:

أولا: اهداف الوكالة

- تنمية روح المقاولاتية، والقضاء على الاتكالية، وبالتالي تساعد على الادماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص؛
- متابعة الانشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتفق عليها مع الوكالة؛
- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم معارض للبيع؛
- رفع الوعي بين سكان الارياف في مناطقهم الأصلية، من خلال ابراز المنتجات الاقتصادية والثقافية، من السلع والخدمات المولدة للعمالة والمداخيل؛
- تكوين حاملي المشاريع المستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات التمويل وتسيير الانشطة المدرة للمداخيل؛
- دعم، توجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيذ انشطتهم .

ثانيا: مهام الوكالة

- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع
- التكوين المستمر للموظفين المسؤولين عن تسيير الجهاز؛
- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها؛
- ابلاغ المستفيدين اللذين اهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الاعانات الممنوحة.

[1] الموقع الرسمي للوكالة :22/05/2022 www.anjem.com

المطلب الثالث: تنظيم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الفرع الأول : تنظيم الوكالة[1]

الشكل رقم 01 الهيكل التنظيمي anjem

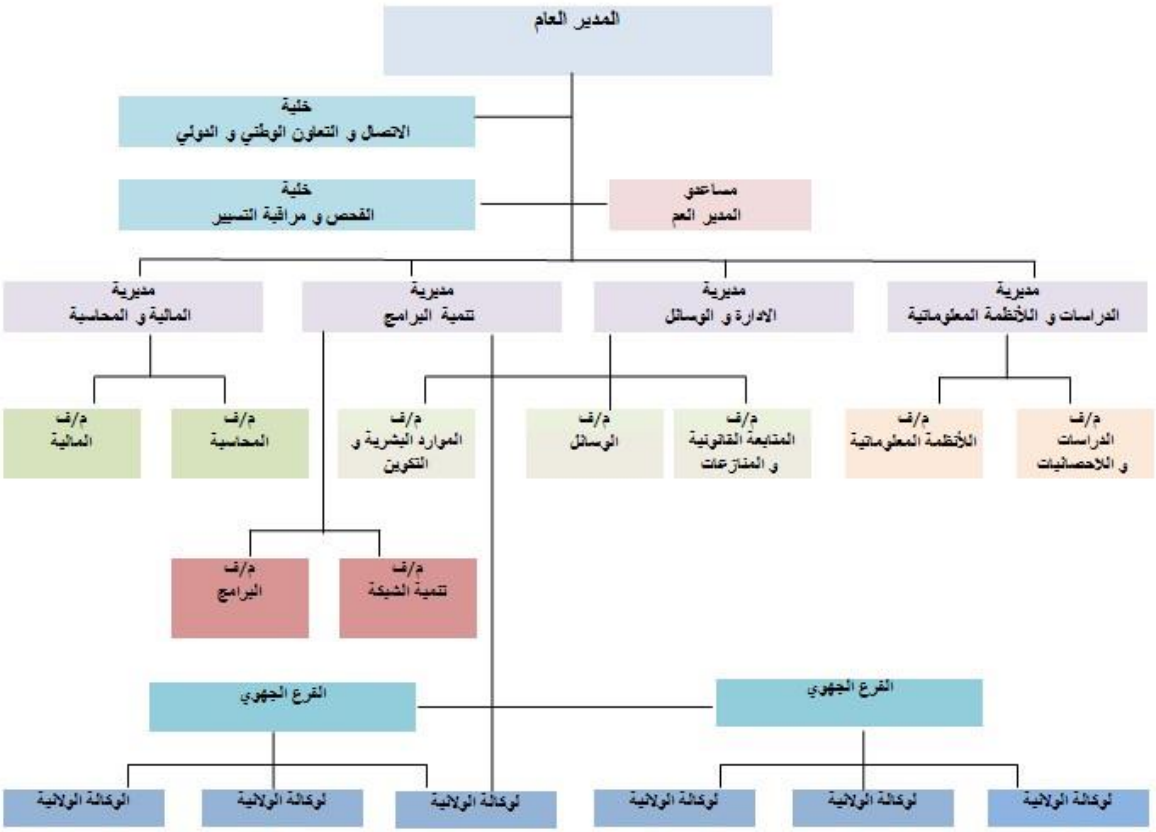

[1] www.anjem.com المصدر: الموقع الرسمي للوكالة

الفرع الثاني : جهاز القرض المصغر [1]

1) شروط التأهيل

_ عدم الاستفادة من مساعدة اخرى النشاء نشاط اخر؛

_ القدرة على دفع المساهمة الشخصية للمستفيد من القرض والمقدرة ب 1 بالمئة من التكلفة الكلية للمشروع؛

_ عدم امتلاك دخل؛

_ امتلاك الأهلية وبلوغ سن 18 على الأقل؛

_ امتلاك مهارة مهنية تتماشى مع النشاط المراد تحقيقه؛

_ تأكيد مقر الإقامة؛

_ دفع مبلغ الاشتراك لصندوق الضمان المشترك للقرض المصغر؛

_ الالتزام بتسديد كل من مبلغ السلفة الخالي من الفوائد للوكالة والقرض للبنك وفقا للجدول الزمني المحدد

2) الامتيازات الجبائية:

_الاعفاء من جميع حقوق التسجيل، والعقود المتضمنة الشركات التي تم انشائها من قبل المقاولون؛

_ الاعفاء الضريبي للقيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل في انشاء المؤسسة؛

_الاعفاء الضريبي التام للدخل الاجمالي والضريبة على ارباح الشركات لمدة 03 سنوات؛

[1] المصدر : الموقع الرسمي للوكالة www.anjem.com 15/05/2022 على الساعة 15:02

_ الاعفاء من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاول ونقصد انشاء انشطة صناعية؛

_ تخفيض الضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على ارباح الشركات عند نهاية ثلاث سنوات الأولى، وخلال ثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي يكون التخفيض كالاتي:

- السنة 01 : تخفيض ب70%؛
- السنة 02 : تخفيض ب50%؛
- سنة 03 : تخفيض ب25% .

_ الاعفاء من الرسم العقاري للبيانات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة 03 سنوات

الفرع الثالث: التمويل:

1) **صيغ التمويل:** تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000دج، وقد تصل إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، إلى قروض معتبرة لا تتجاوز1.000.000دج موجهة لخلق نشاطات والتي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك.
2) تسمح كل صيغة بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئة معينة من المجتمع
3) الامتيازات والمساعدات الممنوحة مجانا:
4) الدعم، النصح، المتابعة التقنية والمرافقة، تضمنها الوكالة في إطار إنشاء أنشطتكم؛
5) يمنح القرض البنكي بدون فوائد؛
6) في حالة التأهيل، يمكنك الاستفادة من تكوين مجاني في تسيير المؤسسات الصغيرة.

بالإضافة إلى ذلك، بعد انطلاق نشاطكم، يمكنك المشاركة في الصالونات عرض / بيع التي تنظمها الوكالة بشكل دائم، في جميع أنحاء الوطن.

ومن خلال الجدول التالي نلاحظ صيغ التمويل من طرف الوكالة:

الجدول رقم03: مختصر لأنماط التمويل المنتهجة من طرف الوكالة

قيمة النشاط	صنف المقاولة	المساهمة الشخصية	سلفة الوكالة	قرض البنك	نسب الفائدة
اقل من 100000دج	كل الأصناف (شراء المواد الأولية)	%00	%100	-	%00
اقل من 250000دج	كل الأصناف على مستوى الولايات الجنوبية	%00	%100	-	%00
اقل من 1000000دج	كل الاصناف	%01	%29	%70	%00

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

والشكل البياني التالي يوضح أنماط التمويل المنتهجة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

الشكل رقم 02: الشكل البياني لأنماط التمويل المنتهجة من الوكالة

المصدر: www.anjem.com

الفرع الرابع: الأنشطة الممولة من طرف الوكالة: قائمة غير شاملة تضم أنواع الأنشطة الآتية:

الصناعة:

- **الغذائية:** صناعة العجائن الغذائية، الكسكس، الخبز، حلويات عصرية وتقليدية، صناعة الشوكلاطة، المرطبات، البوظة، تحميص ورحى القهوة، تعليب السمك، تحميص وتغليف الفول السوداني.
- **الألبسة:** الألبسة الجاهزة، خياطة الملابس، نسج الملابس، الحياكة، صنع الأغطية المنزلية (عدة السرير، المطبخ، المفروشات)
- **الصناعة الجلدية:** الأحذية التقليدية، الألبسة.
- **الصناعة الخشبية:** الأثاث، منتجات خشبية، صناعة السلال، الصناعة المعدنية، صناعة الأقفال، الحدادة.

الفلاحة:

- **تربية الماشية:** تسمين الأبقار، الأغنام، الماعز، إنتاج اللحوم والحليب، تربية الدواجن والأرانب والنحل.
- **فلاحة الأرض:** إنتاج البذور، الفواكه والخضر (التجفيف والتخزين)، مشتلة الزهور ونباتات الزينة.

الصناعة التقليدية:

- النسيج والزرابي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، الطرز التقليدي، الرسم على الحرير والقطيفة والزجاج، أدوات الزينة، الفخار، المنتجات المصنوعة بالزجاج، النقش على الخشب.

الخدمات:

- الإعلام الآلي، الحلاقة والتجميل، الأكل السريع، تصليح السيارات ومختلف التجهيزات.
- **الصحة:** عيادة الطبيب، طبيب الأسنان.

المباني والأشغال العمومية:

- أشغال البناء، أعمال متعلقة بالمباني: الكهرباء، الدهن، السباكة، النجارة، صناعة حجر البناء...

نشاطات تجارية صغيرة

1) ضمان القروض البنكية:

يتولى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، الذي يتواجد مقره بجوار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ضمان القروض البنكية، وقد أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22_01_2004 والمتضمن استحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي.

بحيث يضمن هذا الصندوق القروض المصغرة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه لصالح المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

ويغطي الصندوق، بناء على طلب البنوك المعنية، باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالنكبة، وذلك في حدود85 %

يحل الصندوق، في إطار تنفيذ الضمان، محل البنوك والمؤسسات المالية في حقوقها اعتبارا، عند الاحتمال، للاستحقاقات المسددة وفي حدود تغطية الخطر.

يحق للبنوك و كل المؤسسات المالية، التي قامت بتمويل المشاريع المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الانخراط في صندوق الضمان، كما يتعين على المستفيدين من القرض المصغر و البنوك و المؤسسات المالية إيداع اشتراكاتهم لدى الصندوق[1]

2) صندوق الضمان المشترك للقروض:

الإطار العام: صندوق الضمان المشترك للقروض الذي يعتبر ضمان بالنسبة للمقاول والبنك، انشأته الحكومة للسماح للمؤسسات المالية لاسترداد مستحقاتهم في حالة عدم قدرة المقاول على احترام التزاماتهم في إطار جهاز القرض المصغر، ويجب على كل مقاول الانخراط في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة من أجل ضمان تمويل مشروعه

الإطار القانوني و التشريعي :

المرسوم التنفيذي رقم 04-16 من 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء و المحدد لهيكل صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة

3) مهام الصندوق:

تتمثل مهام صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في ضمان القروض المصغرة الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق للمستفيدين الذين تحصلوا على إعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة يغطي بناءا على طلب من البنوك والمؤسسات المالية المعنية المبالغ المستحقة التي لاتزال في أصل الدين و الفوائد المستحقة حتى تاريخ إعلان الخسائر التي تتجاوز خمسة وثمانين في المئة (85 ٪) .

المنخرطين في الصندوق

المنخرطون في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة هم : المقاولون في إطار

[1] [1] المصدر : الموقع الرسمي للوكالة 15/05/2022 www.anjem.com

جهاز القرض الذين تحصلوا على الموافقة البنكية ، البنوك والمؤسسات المالية الشريكة في جهاز القرض المصغر .

4) شروط الانخراط في الصندوق

للانخراط في الصندوق، ويجب على المنخرط ان يدفع لصالح الاخير قسط ما يسمى ب "قسط الانخراط" : 0.5 ٪ للمقاولين (paiement en mode flat) و 0.5 ٪ للبنوك والمؤسسات المالية (الدفع السنوي).

المقاول ينخرط في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة ، بعد إشعار الموافقة البنكية ، انخراطه شرط أساسي لتمويل المشروع.

يتم حساب مقدار مساهمة في الصندوق على أساس القرض البنكي الممنوح ومدته ، المقاول يشرع في دفع الاشتراك في الحساب المركزي لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة

أماكن الاستقبال والاستعلام

للحصول على جميع المعلومات المتعلقة بالانخراط في الصندوق ،يتوجب على المقاولين التقدم الى ممثلي صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة على مستوى مديريات الوكالة الولائية أو المديريات الجهوية عبر 48 ولاية في الوطن.

المبحث الثاني: تقييم حصيلة دعم الوكالة الوطنية لدعم وتسيير القرض المصغر

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بدعم وتمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر والعديد من المساعدات لأصحاب هذا القطاع بهدف انشائها وتنميتها وتطويرها، من خلال تقديم استشارات ومعلومات في تطبيق المشاريع ومتابعتها في مراحل الإنجاز والاستثمار، وتقديم قروض بمعدلات فائدة منخفضة وبشروط ميسرة وبتركيبات مالية متنوعة، حسب طبيعة كل مؤسسة مصغرة.

المطلب الأول: مراحل انشاء مؤسسة مصغرة وإجراءات تحصيل القرض في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الفرع الأول: يمر تمويل المؤسسات المصغرة من خلال دعم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بعدة خطوات، من إيداع ملف طلب انشاء مؤسسة لدى فرع الوكالة، إلى غاية انتهاء أجل تسديد سلفة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

خطوات إنشاء مؤسسة مصغرة:

لقد قام صاحب مؤسسة مصغرة بمجموعة من الخطوات لإنشاء مؤسسته تمثلت في:

1.1_ إيداع ملف طلب إنشاء المؤسسة لدى فرع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

لقد قام صاحب مؤسسة خدمات الإطعام السريع بإيداع الملف التالي:

_ طلب خطي للحصول على الامتيازات يوجه إلى المدير العام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

_02 شهادة ميلاد رقم(12)

_ 02 صورة طبق الأصل لبطاقة تعريفه الوطنية

_ 02 صورة شمسية

_ شهادة تثبت الكفاءة المهنية تتوافق مع المشروع المرغوب إنجازه.

_ شهادة اقامة.

_ تصريح شرفي بالقدرة علي دفع المساهمة الشخصية.

_ فاتورة شكلية معفية من الرسوم

_ فاتورة شكلية للتأمينات متعددة المخاطر.

1.2_ دراسة الملف:

بعد إيداع صاحب مؤسسة مصغرة الملف لدى فرع الوكالة الوطنية التسيير القرض المصغر قام المكلف بالدراسة بفحص الطلب المقدم اليه من حيث استيفائه للشروط المنصوص عليها حيث ترتكز الدراسة على:

_ طبيعة النشاط

_ موقع إقامة المشروع

_ طبيعة المساعدات المراد الحصول عليها

_ عدد مناصب الشغل التي يمكن ان يوفرها المشروع

_ تأثير نوع النشاط من الناحية الاقتصادية والبيئية

بعد الدراسة للملف يتم قبول المشروع حيث يتم منح صاحب المؤسسة المصغرة شهادة التأهيل على مستوى المصلحة المختصة وملف الدراسة التقنية.

3.1_ إيداع الملف على مستوى الوكالة البنكية:

بعد دراسة الملف وقبوله من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر يتوجه صاحب المؤسسة المصغرة إلى فرع بنك التنمية المحلية (BDL) حاملا الملف المتكون من:

-شهادة التأهيل

-الدراسة التقنية للمشروع من الناحية الاقتصادية

_ طلب قرض من البنك.

_الفواتير والكشوف.

بعد دراسة الملف من طرف بنك التنمية المحلية(bdl) ، يقوم بمنح الموافقة لتمويل

المؤسسة المصغرة بقرض متوسط الأجر لمدة 5 سنوات، وبعد الحصول على الموافقة لبنكية قام صاحب المؤسسة بالرجوع إلى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مرفقا بالوثائق التالية:

_ الموافقة البنكية.

_ وصل دفع المساهمة الشخصية.

_ فاتورة شكلية للعتاد.

_فاتورة شكلية لعقد تأمين العتاد.

_ نسخة من السجل التجاري.

_ عقد الإيجار أو الملكية للمحل.

4.1- الحصول على قرار منح الامتياز:

في هذه المرحلة يتحصل صاحب مؤسسة مصغرة على قرار منح الامتياز من

طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، بالإضافة إلى قائمة التجهيزات التي تدخل في إنجاز المشروع، حيث تم التوقيع على دفتر شروط القرض الممنوح من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، من ثم توجه الى مصلحة المحاسبة والتمويل لتحويل مبلغ القرض وذلك بعد دفع مساهمته الشخصية وتسليمه الأمر باستلام صك المورد لجلب العتاد.

الفرع الثاني: إجراءات تحصيل القرض

1) ملف التمويل:

الجدول رقم (04): ملف التمويل للحصول على قرض الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

	المشروع اقل من 250.000دج	المشروع اقل من 1000.000دج
الوثائق المقدمة من طرف طالب القرض	– صورة شمسية –بطاقة إقامة –شهادة ميلاد –نسخة من بطاقة التعريف الوطنية –نسخة من الديبلوم او شهادة العمل –نسختان من بطاقة فلاح او شهادة العمل – صك بريدي او بنكي مشطوب	– صورة شمسية – بطاقة اقامة – شهادة ميلاد – نسخة من بطاقة التعريف الوطنية – نسخة من الديبلوم او شهادة العمل – نسخة من الفواتير الشكلية للمعدات والآلات المراد اقتنائها – نسخة من الشكلية للمواد الأولية المراد اقتنائها (ملحق رقم 02) – بالنسبة للنشاط التجاري نسخة من الفواتير الشكلية للسلع – نسخة من وثيقة التامين للمعدات الآلات المراد اقتنائها
الوثائق المحررة من خلية المرافقة	–وثيقة تعهد التزام الحصول على القرض المصغر لشراء المواد الأولية تحرر من طرف المرافق بالشراكة مع طالب القرض (الملحق رقم 01)	– وثيقة تعهد التزام الحصول على القرض المصغر لشراء المواد الأولية تحرر من طرف المرافق بالشراكة مع طالب القرض

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات المؤسسة

2) استلام ودراسة الملف المقدم من طالب القرض:

يتم وضع الملف المقدم من طرف طالب القرض على مستوى خلية المرافقة حيث يتم تسجيله في الملفات المركزية وبعدها يتم تحرير نسختين من وثيقة وصل استلام الملف (الملحق رقم 03) نسخة تقدم الى طالب القرض ونسخة يتم الاحتفاظ بها لدى خلية المرافقة، و بعدها توضع في مكتب الإدارة لتدرج في قاعدة البيانات وبعد ذلك يتم ارجاعها الى مكتب المرافقة والذي بدوره يرسلها الى سيكريتيا البرامج لتتم متابعة هذا الملف من طرف المديرية العامة، وبعدما يتم جمع المعلومات على طالب القرض من طرف الوكالة يتم عرضها على اللجان المختصة في دراسة قابلية المشروع (الملحق رقم 09-08) من عدمه (ملحق رقم 10) وهذه العملية تسمى بالدراسة التقنو اقتصادية للمشروع (ملحق رقم 05) وبعد ما يقبل الملف يتم الاتصال بطالب القرض ليقوم مكتب الإعلام الألي بإعطائه استماره يملئها (ملحق رقم 04) لتأخذ الى مكتب سيكرتيا المدير، بحيث يتم اشعار مساعد المدير و تقدم له كافة المعلومات ليقوم بإعطاء الأمر لمكتب المحاسبة لإعداد ميزانية لطالب القرض، وبعدها مكتب التمويل يقوم بتمويله ويحرر مكتب التحصيل وثيقة فيها جدول السداد الذي يلتزم به الزبون (ملحق رقم 11,12)[1]

3)اجراءات تحصيل القرض

بعد استلام طالب القرض لتمويل مشر وعه تقوم الوكالة بإعطائه مهلة لبدء سداد عادة ما تصل الى حوالي 6 أشهر حيث تتم متابعه من قبل مكتب المرافقة لمشروعه (ملحق رقم 07) حيث يكون تسديد السلفة بدون فوائد على شكل أقساط كل 03 أشهر، عن طريق سند ألمر (ملحق رقم 16) ويكون التسديد في الحساب الخاص للوكالة وفق الشروط الخاصة المحددة.

[1] مقابلة شخصية مع نائب المدير بالوكالة 2022/05/16

المطلب الثاني: تقييم حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتسيير القرض المصغر لتمويل المؤسسات المصغرة

الفرع الأول: يمكن تصنيف تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمؤسسات المصغرة لعدة أنواع :

1 **قروض ممنوحة حسب مجال النشاط:** يمكن توضيح تطور حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة 2019-2021 في الجدول الموالي: الجدول رقم (05): **القروض الممنوحة حسب مجال النشاط من 2019الى نهاية 2021**

مجال النشاط	عدد القروض الممنوحة	النسبة%
الفلاحة	8715	10.96%
الصناعات الصغيرة	33346	41.93%
البناء والاشغال العمومية	9028	11.35%
الخدمات	12657	15.91%
الصناعة التقليدية	14031	17.64%
التجارة	1609	2.02%
الصيد البحري	145	0.18%
المجموع	79531	100.00%

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على العطيات المقدمة من طرف الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير قرض المصغر

تتحصل الصناعات الصغيرة على اعلى معدل تمويل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر يقدر ب 41%من القيمة الإجمالية، يليها قطاع الصناعات التقليدية بنسبة 17%، اما قطاع والخدمات فتحصل على نسبة تفوق 14 %في حين نسبة تمويل قطاع الخدمات 15%، اما قطاع التجارة فبنسبة تقارب 2%

وتوضح الأعمدة البيانية التالية توزيع القروض على مختلف القطاعات حسب معطيات الجدول أعلاه:

الشكل رقم (03):اعمدة بيانية توضح القروض الممنوحة حسب مجال النشاط للمؤسسات المصغرة في الجزائر

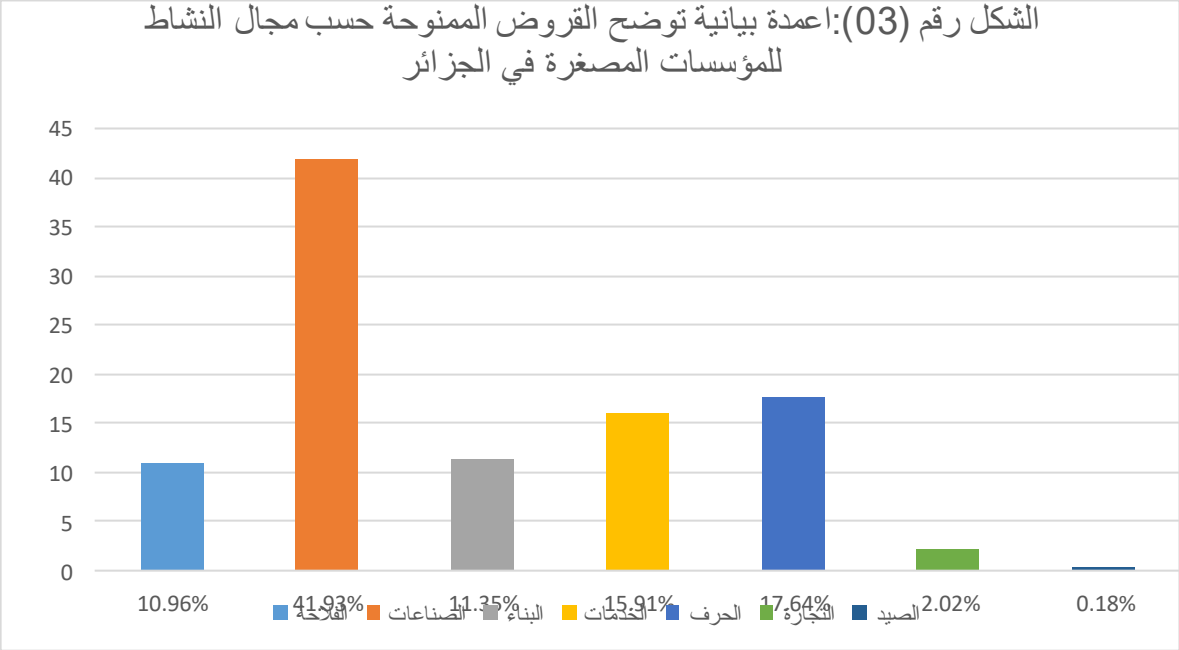

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على المعطيات المقدمة من طرف الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

1_2القروض الممنوحة حسب نمط التمويل: تقدم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لأصحاب المؤسسات المصغرة قروض بدون فوائد منها ما هو موجه لعملية شراء المواد الأولية ومنها ما هو موجه لعملية انطلاق وانشاء مشاريع جديدة بدعم بنكي، والجدول الموالي يبين توزيع هذه القروض حسب برنامج التمويل الموجه اليه منذ سنة 2019 الى نهاية 2021:

الجدول رقم (06): توزيع القروض الممنوحة حسب طبيعة التمويل من 2019 الى نهاية 2021

نمط التمويل	العدد	النسبة
عدد السلف بدون فوائد لشراء مواد اولية	68411	%86.02
عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع	11120	%13.98
المجموع	79531	%100

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على المعطيات المقدمة من طرف الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قدر عدد القروض الممنوحة من الوكالة ب 79531 قرض، ومعظم هذه القروض توجه نحو شراء المواد الأولية وذلك بحوالي 86.02 %من اجمالي القروض الممنوحة وعددها 68411 قرض، في حين كانت نسبة القروض الموجهة لإنشاء مشروع بدون فوائد تقدر بحوالي 13.98% فقط 11120قرض.

1_3 القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم: يمكن توضيح توزيع حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب مستوى التعليم خلال الفترة 2019-2021 في الجدول الموالي:

الجدول رقم 07: توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم

مستوى التعليم	العدد	النسبة %
دون المستوى	7409	9.32%
متعلم	705	0.89%
ابتدائي	9838	12.37%
متوسط	41287	51.91%
ثانوي	16904	21.25%
جامعي	3388	4.26%
	79531	%100.00

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على العطيات المقدمة من طرف الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قدر عدد القروض الممنوحة من الوكالة ب 79531 قرض، ومعظم هذه القروض توجه نحو مستوى التعليم المتوسط وذلك بحوالي 51.91%من اجمالي القروض الممنوحة، في حين كانت نسبة القروض الموجهة نحو المستوى الثانوي تقدر بحوالي 21.25% اما بالنسبة للمستوى الجامعي بنسبة شبه منعدمة قدرت ب 4.26% اما دون المستوى فنلاحظ نسبة قدرت ب 9.32%.

1_4 القروض الممنوحة حسب الجنس: القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تمنح للجنسين (رجال-نساء) ويمكن توضيح توزيع حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الجنس خلال الفترة 2019-2021 في الجدول الموالي:

الجدول رقم 08: توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس

جنس المستفيد	العدد	النسبة
نساء	51237	%64.42
رجال	28294	35.58%
المجموع	79531	100.00%

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على العطيات المقدمة من طرف الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

يتبين من خلال الجدول اعلاه ان نسبة الرجال المتحصلين على القرض على مستوى الوكالة لثلاث سنوات الأخيرة بلغت 35.58% اما العنصر النسوي فبلغت 64.42% كما يوضح الجدول ان أكبر حصن من القروض خلال الفترة 2019_2021 كانت لجنس النساء بنسبة 64.42% ، ومنه يتبين ايضا ان العنصر النسوي كان الاكثر طلبا وإقبالا على هذا النوع من التمويل، وذلك راجع الى تطور روح المقاولاتية عندهم في الاعوام الأخيرة.

5_1 القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية: يمكن توضيحها في الجدول التالي

الجدول رقم 09: توزيع القروض حسب الشريحة العمرية

الشريحة العمرية	العدد	النسبة %
18_29 سنة	23730	%29.84
30_39 سنة	23612	29.69%
40_49 سنة	17609	22.14%
50_59 سنة	10100	12.70%
فما فوق 60 سنة	4480	5.63%
المجموع	79531	100.00%

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على العطيات المقدمة من طرف الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

يتبين من خلال الجدول اعلاه ان الفئة العمرية الاكثر إقبالا على الوكالة في طلب القرض على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي الشريحة 18-29، وبعدها الفئة 30-39 لتأتي الفئات الأخرى.

1_6 حصيلة تمويل خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني:

الجدول رقم 10: حصيلة تمويل خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني

الفئات	العدد
خريجي الجامعات	1587
خريجي التكوين المهني	7548
المجموع	9135

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على العطيات المقدمة من طرف الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

من خلال تحليل الجدول تبين ان التحصيل العلمي لغالبية افراد العينة منخفض، حيث تمثل 1587 بالنسبة للشباب الجامعي بينما العينة العالية تخص خريجي التكوين المهني بعدد قدر ب 7548 من اجمالي القروض، ويوضح هذا لنا ان الدولة تشجع الشباب البطال الى مراكز التكوين.

1_7 توزيع القروض للفئات الخاصة:

الجدول رقم 11: توزيع القروض للفئات الخاصة

الفئات	العدد
الأشخاص ذوي إعاقة	128
المحبوسين المفرج عنهم	120
المجموع	248

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على العطيات المقدمة من طرف الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

يتبين من خلال الجدول ان القروض الممنوحة لذوي إعاقة بلغت 128 والمحبوسين المفرج عنهم 120 ويمكن ملاحظة الفرق المتقارب في عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة للفئات الخاصة.

الفرع الثاني:

1_1: مناصب الشغل المستحدثة

الجدول رقم 12: حصيلة مناصب الشغل المستحدثة خلال 2019_2021

صيغ التمويل	عدد المناصب المستحدثة
تمويل لشراء مواد أولية	77864
تمويل ثلاثي "الوكالة _ البنك _ المستفيد "	19748
المجموع	97612

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على العطيات المقدمة من طرف الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

من خلال الجدول قدر عدد مناصب الشغل المستحدثة في الوكالة ب 77864 منصب مستحدث ومعظم هذه المناصب توجه نحو التمويل لشراء المواد الأولية الممنوحة، في حين كان عدد المناصب المستحدثة في ظل التمويل الثلاثي بدعم بنكي تقدر بحوالي 19748منصب مستحدث.

1_2: الخدمات غير المالية:

إلى جانب القرض تسعى الوكالة إلى توفير المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين. والهدف هو الدعم، إلى أقصى حد ممكن، واستمرارية الأعمال، لهذا، فالوكالة توفر لهم:

- الاستقبال في أحسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع.
- مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط.
- متابعة جواريه جدية، لاستدامة الأنشطة التي تم إنشاؤها.
- دورات تكوينية لإنشاء و / أو تسيير المؤسسات الجد مصغرة والتربية المالية
- اختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع هيئات ومؤسسات المتخصصة والمخولة.

- معارض لعرض وبيع المنتجات المنجزة في إطار القرض المصغر.
- وضع موقع في الأنترنت لإشهار وبيع المنتجات وتبادل الخبرات

الجدول الموالي يبين حصيلة الخدمات غير المالية لثلاث سنوات الأخيرة الى غاية نهاية 2021:

الجدول رقم 13: حصيلة الخدمات غير المالية من سنة 2019 الى 2021

الأنشطة المنجزة	عدد المستفيدين
التكوين في مجال تسيير مؤسسة مصغرة	22257
التكوين في مجال التعليم المالي العام	22972
التكوين حسب برنامج(**get ahead**)	415
مواضيع عامة متعلقة بإنشاء وتسيير نشاط	2178
العدد الإجمالي للمقاولين المتكونين	**47822**
اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية	18378
صالونات عرض / بيع	6019
العدد الإجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية	**72219**

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على العطيات المقدمة من طرف الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

المطلب الثالث: اقتراح حلول للدعم والمرافقة للمشاكل التي تواجه أصحاب المؤسسات المصغرة

على اعتبار ان معظم المؤسسات المصغرة تعاني من مشكل التمويل الذي يعيق تطورها في مرحلة النطاق او عند التوسع وتجديد تجهيزاتها، فهذه المؤسسات تعتمد في غالبيتها على المدخرات الخاصة والعائلية كمصدر تمويل داخلي وهذا غير كافي لتغطية احتياجاتها عبر مراحل نشاطها، وإيجاد صعوبة في الحصول على التمويل الخارجي سوآءا من البنوك أو من الغير، وذلك نظرا لغياب عنصر الثقة أو عدم توفر الضمانات الكافية والحصول على القروض بالشروط الملائمة، بالإضافة الى العديد من العوامل التي تمنع أصحاب المؤسسات المصغرة والصغيرة من الحصول على التمويل البنكي.

وعلى الرغم من وجود العديد من الهيئات والأجهزة والبرامج الحكومية الداعمة للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الا ان الدعم الموجه لهذا القطاع والمساعدات المالية لم تصل الى المستوى المنتظر منها وذلك بالمقارنة مع النتائج المحققة وهذا ما يؤكد الدور الهامشي الذي تلعبه هذه الهيئات والبرامج، ومع ظهور وسائل حديثة لتمويل المؤسسات المصغرة الا ان قطاع المؤسسات المصغرة والمتوسطة في الجزائر بقي رهين تلك العراقيل والنقائص التي يعاني منها النظام المالي، ولم تشهد هذه الهيئات إعطاء الدعم الشامل للمؤسسات المصغرة ومرافقتها كما ان قلة سنين الخبرة وعدم الترويج لها والحث على الاعتماد عليها في انشاء مؤسسة مصغرة يفسر الأعداد الضئيلة للمؤسسات المدعمة من طرف الهيئات الوطنية وعدم شمولها جميع النشاطات مثل الوكالات والصناديق التي اعتبرناها وسائل تقليدية لتمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة.

فلا بد من لعمل على إيجاد حلول وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات الواجب اتخاذها من هيئات دعم وتمويل المؤسسات المصغرة، والتي تتمثل في :

_ تخفيف الإجراءات الإدارية والتنفيذية وتسهيلها وهذا ما يجعل عملية معالجة ملفات الدعم من أصحاب المشاريع واعتمادها يتم بصورة سريعة.

– التركيز على المشاريع التي تنشط في القطاعات الراكدة مثل الري، الصيد، الصيانة، والأعمال الحرة.

– ضرورة انشاء مديريات جهوية للوكالات التي تدعم وتمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة مناطق الوطن وخاصة الجنوب الكبير تعمل على تسهيل تنفيذ برامج هذه الوكالات.

– تقديم مجموعة من الاستشارات الفنية والتقنية لأصحاب المؤسسات المصغرة بهدف ترقية المنتوج وقدرته على المنافسة المحلية والإقليمية والدولية.

– على الهيئات برمجة دورات تكوينية لتمكين الشباب المستثمر من تقنيات التسيير وتنمية روح المقاولة لديهم .

-على الهيئات العمل على ترقية العقار الصناعي الذي يقف عائقا أمام المستثمرين في انجاز مشاريعهم.

الخلاصة:

لقد حاولت الحكومة الجزائرية من خلال هيئات دعم وتمويل المؤسسات المصغرة العمل على تخفيض نسب البطالة في المجتمع وتوفير مناصب شغل للشباب العاطل عن العمل من خلال توفير العديد من الإمكانيات التي تساعده على إقامة مشروع أو توسيعه وتجديد تجهيزات الإنتاج، والتي تتمثل في تقديم القروض ومنم مجموعة من الامتيازات والإعفاءات، كما عملت بعض الهيئات على مرافقة الشاب المستثمر في انجاز مشروعه وغيرها من الخدمات.

فقد ساهمت الحكومية الجزائرية في دعم وتمويل المؤسسات المصغرة من خلال دراسة مجموعة من الهيئات التي تسعى إلى توفير الدعم لها والمساعدة في توفير احتياجاتها المالية والتقليل من المشاكل التي تواجهها في هذا المجال .وبالاستناد إلى الأسس النظرية والأبحاث العلمية حول حصيلة الدعم المالي المقدم من قبل هيئات الدعم والتمويل فإنه يمكن القول بأن هذه الأخيرة أداة ذات فعالية في توفير مصادر تمويلية لأصحاب المؤسسات المصغرة،

الا أن هذه المؤسسات على الرغم من الاهتمام المتزايد بها والدعم المالي الذي تتلقاه من الهيئات الحكومية لازالت تعاني من مشاكل في الجانب التمويلي وذلك نتيجة عدة اسباب لعل من أبرزها عدم وجود مرافقة فعلية طيلة السنوات الأولى من بداية نشاطها وعدم حرص الدولة على تغطية الفجوات والتأكد من نجاح المشاريع عن طريق متابعتها لتفادي الفشل والصعوبات التي يمكن ان تواجهها في ظل الوضعية الاقتصادية الحالية.

الخاتمة

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على طرق دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة من خلال تقسيم هذا البحث إلى فصلين، حيث حاولنا الإجابة على الإشكالية التالية: **ما مدى فاعلية الهيئات الوطنية لدعم ومرافقة المؤسسات المصغرة في الجزائر؟**

1_ نتائج الدراسة: توصلنا من خلال هذه الدراسة الى النتائج التالية:

_ –من الصعب بلوغ تعريف موحد ودقيق وشامل للمؤسسات المصغرة، ويعود السبب في ذلك إلى تعدد المصطلحات والتعابير الدالة عن مفهوم المؤسسات المصغرة وكذا التباين والاختلاف في درجة النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى، واختلاف طبيعة النشاطات والفروع الاقتصادية لهذه المؤسسات في الدولة نفسها؛

إن تعدد التعاريف الموضوعة للمؤسسات المصغرة، إلا ان هذه التعاريف في مجملها تتفق على جملة من المعايير التي تستند إليها، والتي تجتمع على المعايير الكمية التي تعبر عن حجم المؤسسة، ويعتبر عدد العمال ورأس مال المؤسسة المعياريين أكثر قبولا على المستوى الدولي؛

رغم الإشكال الكبير الذي لايزال قائما حو مفهوم شامل ودقيق للمؤسسات الصغرة يمكن الاعتماد عليه في تصنيف ودراسة هذا النموذج من المؤسسات، إلى أنها استطاعت هذه المؤسسات بفضل تعدد نشاطاتها أن تحتل مكانة بارزة على النشاط الاقتصادي العالمي؛

_ يعتبر دور الهيئات الوطنية في دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة لا يزال بحاجة إلى تطوير وتفعيل، حيث يعتبر مشكل التمويل من أهم الصعوبات التي تواجه إنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر. وهذا لانخفاض عدد المؤسسات المصغرة التي لجات لهيئات الدعم وهوما يؤكد صحة الفرضية الثانية

_ يعتبر مشكل التمويل أهم المعيقات التي تواجه المؤسسات المصغرة في الاقتصاد الجزائري، نظرا لأحجام عارضي التمويل على تمويل هذه المؤسسات، من جهة، وضعف

كفاءات وخبرات حاملي المشاريع، بالإضافة إلى ضعف المردودية الاقتصادية لهته المشاريع، وهذا ما يؤكد الفرضية الثالثة لهذا البحث.

_ بناءا على الموقع الرسمي للوكالة لتسيير القرض المصغر، حيث عرف وكالتهم على انها هي وكالة ذات طابع خاص، تتمثل في شبكة لا مركزية حيث انها تضم 49 تنسيقية ولاية منها برنامج القرض المصغر ومن اهم السياسات التي تهدف الى تحسين الأوضاع المتدنية ومكافحة البطالة في المجتمع الجزائري، ومنه فان الفرضية الرابعة صحيحة

2_ التوصيات: بناء على النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

–مضاعفة الدولة الجزائرية لجهودها في هذا المجال (المؤسسات المصغرة) نظرا لأهميتها البالغة في التحسين من الأوضاع الاقتصادية، وذلك من خلال انشاء هيئات دعم مالية اخرى وبمواصفات عالمية، قادرة على النهوض بهذا المجال مثل الدول المتطورة على غرار امريكا واوروبا، لما تقدمه من مرافقة، تمويل، امتيازات وتحفيزات لتقوية البنية التحتية لهاد.

– اعادة النظر في شروط ومجالات تمويل المشاريع، وذلك بتكييفها مع الاوضاع التي تعيشها البلاد من ارتفاع معدلات البطالة والانهيار المستمر للاقتصاد.

_ تبسيط الإجراءات الإدارية والوثائق والتراخيص الضرورية من أجل إنشاء مؤسسة والمدة المستغرقة لمنح القروض.

_ تفعيل دور آليات دعم نشاط المؤسسات المصغرة بهدف بلوغ مرافقة أفضل لمؤسسات الناشئة والأفكار الإبداعية، وكذا ربطها بالمؤسسات الجامعية ومراكز البحث بغرض استغلال الكفاءات العلمية.

3_ افاق الدراسة: تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة، سواء بالنسبة لخريجي الجامعات أو الإدارات والهيئات المكلفة بهذا القطاع لكن من اجل الإحاطة بكل جوانب الموضوع لا بد من القيام بمزيد من الدراسة والبحث يمكن أن نقدمها كمقترحات أبحاث وهي:

_ نظام مرافقة المؤسسات المصغرة كآلية لاستمرارها.

_ دور القرض المصغر في تمويل المشاريع المصغرة للشباب.

_ دور المؤسسات المصغرة في تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

ـ جبار محفوظ: المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، ال عدد05، ديسمبر 2003.

ـ أيمن علي عمر: إدارة المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2007.

توفيق عبد الرحيم يوسف حسن: إدارة الاعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

ـ نهال فريد مصطفى: نبيلة عباس: أساسيات الاعمال في ظل العولمة، الدار الجماعية، مصر، 2005.

ـ د. حسين عطا غنيم. د عبد الله صادق دحلان دراسات في التمويل اساسيات الاستثمار وتكوين إدارة محافظ الأوراق المالية الناشر مجموعة دار النايف –جدة –المملكة العربية السعودية – الطبعة الأولى ، 2004.

ـ محمد عبد العزيز عجيمة –مقدمة في التنمية والتخطيط– دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت 1983.

ـ عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، دار نشر الثقافة الإسكندرية، مصر 2001.

ـ شوقي حسين، الموارد التمويلية، الدار الجامعية، القاهرة 1998.

ثانيا: المقالات

ـ ماهر حسن المحروق، إيهاب مقابلة: المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن، 2006.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات

ـ يوسف قريشي: سياسات التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004–2005.

ـ لخلف عثمان: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.

ـ تفاحة هرقون: سياسات دعم المؤسسات المصغرة وآثارها على التشغيل، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2011-2012.

ـ بخيث عبد القادر. تقييم أداء مؤسسات الدعم المالي في تمويل الاستثمارات في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة عين تموشنت 2017 2018.

ـعائشة دخوش واخرون، التمويل الأصغر كبديل عن البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية وبنوك، جامعة المسيلة ،2018.

رابعا: الملتقيات

ـ محمد الهادي مباركي: المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية، الملتقى الوطني الأول حول:" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، جامعة الاغواط، 8-9 أفريل2002

خامسا: المجلات

ـ بريش السعيد، مدى مساهمة المؤسسات الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية- حالة الجزائر-، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 12، نوفمبر 2007.

سادسا: القوانين والمراسيم والأوامر

ـ المادة 4.5.6.7 من القانون رقم 01-18، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 الصادر في 15 ديسمبر 2001.

سابعا: المواقع الإلكترونية

www.anjem.com ، الأحد 22 ماي 2022

الكتب باللغة الفرنسية:

-Yousra Hamad. Le financement de la micro entreprise au maghrreb.cas de 249 micro entrepreneurs. Algériens. Univ paris. Xii gratc

_Gerard chareau finance dentreprise edition management societe 1997

الملاحق

République Algérienne Démocratique et Populaire
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
Ministère de la Solidarité Nationale, de la Famille et la condition de la femme
وزارة التضامن الوطني و الاسرة و قضايا المرأة
Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

(ملحق رقم 01)

وثيقة تعهـــد و إلتـــزام لطلب الحصول على قرض مصغر لشـــراء المواد الأولية من 40.001 دج إلى غاية 250.000 دج

إلى السيد :
المنسق الولائي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
تنسيقية ولاية: .....

أناالموقع أدناه، السيد(ة) ، الأنسة :.....
المولود بتاريخ..... ب.....
و الحامل لبطاقة التعريف (ب.ت.و) أو (ر.س) رقم ..... الصادرة بتاريخ .....
بالدائرة الإدارية ل ..... و القاطن بالعنوان.....
أتقدم بطلبي هذا و المتمثل في طلب الحصول على قرض مصغر في إطار برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وهو ما يمثل مبلغ (بالأرقام والحروف) .....
و هذا بغرض مزاولة نشاطي و المتمثل في.....
وأتعهد بشرفي أني أتقن هذا النشاط و لدي خبرة في هذا المجال مقدرة ب: .....
و حالتي المهنية :□بطال□متقاعد□ عامل بأجر غيرثابت□حالة أخرى"توضيح".....
و أني لم استفد من مساعدات أخرى من طرف الدولة لخلق نشاط.
و أن اسهل جميع الزيارات التي يقوم بها مرافقي الوكالةإلى أماكن العمل وغيرها من المرافق، بغرض مراقبة مصداقية . الوثائق المقدمة من طرفي.

في انتظار ردكم تقبلوا مني فائق الاحترام و التقدير.

حررت في..... ب .....

الإمضاء

المصادقة في البلدية

République Algérienne Démocratique et Populaire
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
Ministère de la Solidarité Nationale, de la Famille et la condition de la femme
وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة
Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

(ملحق رقم 02)

ANGEM

DEVIS ESTIMATIF DES MATIÈRES PREMIÈRES

COORDINATION DE

PROMOTEUR : DATE : / /

Devis Estimatif - Matières Premières

Réf	Désignation	Quantité	Prix Unitaire	Montant
1				0,00
2				0,00
3				0,00
4				0,00
5				0,00
6				0,00
7				0,00
8				0,00
9				0,00
10				0,00
		TOTAL TTC		0,00

Date et Signature : Promoteur

Date, Signature et Griffe Accompagnateur

Date, Signature et Griffe Ddirecteur d'Agence de Wilaya

(ملحق رقم 03)

République Algérienne Démocratique et Populaire
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
Ministère de la Solidarité Nationale, de la Famille et la condition de la femme
وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة
Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

التنسيقية الولائية:.....

خلية المرافقة:.....

وصل إستلام ملف

الإسم واللقب: .....
العنوان: .....
رقم الهاتف: .....
رقم الملف: .....
نوع التمويل: .....
تاريخ إيداع الملف: .....
النشاط المقترح: .....

إمضاء وختم المرافق

(ملحق رقم 04)

AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO CREDIT
A.N.G.E.M

DOSSIER DE DEMANDE DE MICRO CREDIT

Coordination : Dossier N° :
Cellule d'accompagnement : (Daira) :
Gestionnaire du dossier : (Nom & prénom) : Code gestionnaire :

Programme de financement : Financement ANGEM ☐ Triangulaire ANGEM-Banque-Promoteur ☐

IDENTIFICATION DU PROMOTEUR
N° identifiant : (Réservé au système informatique)

Nom : اللقب
Nom de jeune fille : اللقب الأصلي للمرأة المتزوجة
Prénom : الاسم
Sexe : Masculin ☐ Féminin ☐
Situation familiale : Célibataire ☐ Marié(e) ☐ Divorcé(e) ☐ Veuf (ve) ☐
Date et lieu de naissance : le à Code commune :
N° d'acte de naissance (n° 12) : (Compléter par des zéros à gauche)
Adresse : Code commune :
Code postal :
Nationalité :
N° C I N N° : Délivré le à Code daira :
Permis de conduire : Catégorie : Délivré le à Code wilaya :
Niveau d'instruction : Sans ☐ Primaire ☐ Moyen ☐ Secondaire ☐ Universitaire ☐
Diplôme (le plus élevé) : Code diplôme :
Expérience professionnelle :
Situation Emploi
Situation : Salarié ☐ Retraité ☐ Chômeur ☐ Autre ☐ Préciser :
Si chômeur, Inscrit à l'ANEM : Oui ☐ Non ☐ Si oui, Carte N° : le :
Avez-vous bénéficié d'un aide à la création d'activité ? Oui ☐ Non ☐
Si oui, précisez nature et source de l'aide accordée :

PRESENTATION DU PROJET
Intitulé de projet :
Lieu d'implantation (Adresse projet) :
Date de dépôt du dossier :
Commission d'éligibilité et de financement : N° Du :
Accord : ☐
Décision d'éligibilité et de financement : N° Du :
Rejet : ☐
Notification de rejet : N° Du : Motif :

DECISION DE LA BANQUE
Notification : N° Du :
Accord : ☐
Rejet : ☐ Motif :
Date de démarrage de l'activité :

STRUCTURE DU FINANCEMENT

Montant globale du projet : DA
Apport personnel : DA, Soit : 00% ☐ 01% ☐
Prêts :
PNR : DA, Soit : 100% ☐ 29% ☐
Prêt bancaire : DA, Soit : 00% ☐ 70% ☐
Banque : Agence :

Date, Signature et Griffe de l'accompagnateur

Date, Signature du promoteur

Commentaires du TS en informatique
.....
.....
.....
.....
.....

Date, Signature et Griffe du TS en Informatique

Commentaires du Chargé d'études « recouvrement »
.....
.....
.....
.....
.....

Date, Signature et Griffe du Chargé d'études « recouvrement »

(Voir version Excel)

ANNEXE N° 05

AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO - CRÉDIT

Coordination de :
Cellule d'Accompagnement de :

ÉTUDE TECHNICO-ÉCONOMIQUE PROJET

INTITULE DU PROJET: **PRODUCTION DU**
FORME JURIDIQUE : Personne physique

I- Identification du promoteur:

- **Nom:**
- **Nom de jeune fille:**
- **Prénom:**
- **Né(e) le:**
- **Fils (fille) de :** **et de :**
- **Situation de famille :**
- **Adresse personnelle:**
- **Diplôme (s) ou expérience :**
- **Identifiant**

II -Présentation du projet :

1-Généralités sur le projet :

a)- Branche d'activité (secteur)

b)-Localisation du projet :

c)-Etat et délai de réalisation :

d)-Aides :- -PRÊT NON RÉMUNÉRÉ
ANGEM
-CRÉDIT BANCAIRE A TAUX BONIFIE
-ACCOMPAGNEMENT

e)-Impact du projet sur le plan économique :

f)-Impact du projet sur l'environnement :

-Nombre d'emplois crées :

ملحق رقم (07)

Antenne Régionale de : .....
Coordination de la wilaya de : .....
N° : ...../DEF/201...

FICHE DE SUIVI DE MISE EN OEUVRE DU PROJET

I- VISITE DES LIEUX

N°	Section 1 : Identification			
01	Nom et Prénom du promoteur			
02	Date et lieu de naissance			
03	Adresse		N° Dossiers	
04	Identifiant			
05	Formule de financement	□ Achat de Matières Premières Jusqu'à 40.000 DA □ Achat de Matières Premières de 40.001 DA à 100.000,00 DA □ Achat de Matières Premières de 100.001 DA à 250.000,00 DA	Montant PNR ANGEM	
06	Nature du projet			
07	Implantation du projet			
08	Type d'activité	Production □ Service □		
09	Secteur d'activité	Agriculture □ Industrie □ BTP □ Artisanat □ Service □		
10	Date de visite du site du micro projet	Jour /mois /année		

N°	Section 2 : Données générales		Réponse et Commentaires			
01	Selon les déclarations du promoteur, le lieu qui devant abriter son activité il dispose de	Correspond à l'adresse figurant sur le RC/CA/CAW/Agrément Surface ..... suffisante Libre et inexploité Eau : Disponible Electricité : Disponible Adéquat à l'exercice de l'activité				□ Oui □ Non □ Oui □ Non □ Oui □ Non □ Oui □ Non □ Oui □ Non □ Oui □ Non
02	Selon les déclarations du promoteur il dispose de Matériel et équipements suivant :	....	Existe	□ Oui □ Non □ Oui □ Non □ Oui □ Non □ Oui □ Non □ Oui □ Non □ Oui □ Non	Etat de matériel et équipements	□Bon □Moyen □Mauvais □Bon □Moyen □Mauvais □Bon □Moyen □Mauvais □Bon □Moyen □Mauvais □Bon □Moyen □Mauvais □Bon □Moyen □Mauvais
03	Selon les déclarations du promoteur il dispose de matières premières suivant :	....	Existe	□ Oui □ Non □ Oui □ Non □ Oui □ Non □ Oui □ Non □ Oui □ Non □ Oui □ Non	Etat de matières premières	□Bon □Moyen □Mauvais □Bon □Moyen □Mauvais □Bon □Moyen □Mauvais □Bon □Moyen □Mauvais □Bon □Moyen □Mauvais □Bon □Moyen □Mauvais
04	Commentaires de l'accompagnateur					Date, Signature et Griffe de l'accompagnateur

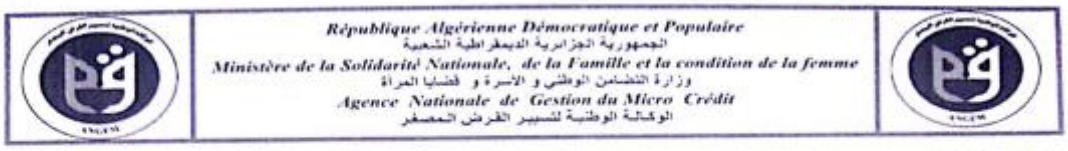

(ملحق رقم 08)

Coordination de la wilaya de :.....

N° : ...../D.E.F/..../200.

DECISION D'ÉLIGIBILITÉ ET DE FINANCEMENT
PNR – Matières Premières

Nom	: .....
Prénom	: .....
Identifiant	: .....

L'étude de votre demande de Micro Crédit relative à votre projet portant : *(désigner l'activité)*.....
par la commission d'éligibilité et de financement en date du .....
a permis de donner un avis **favorable.**

La structure de votre financement se répartit comme suit :

- **PNR (100%)** : .....
- **Soit un total de** : .....

Cette décision d'éligibilité et de financement vous est délivrée pour faire valoir ce que de droit.

Fait à ....., le .....

Le Directeur
D'agence de wilaya

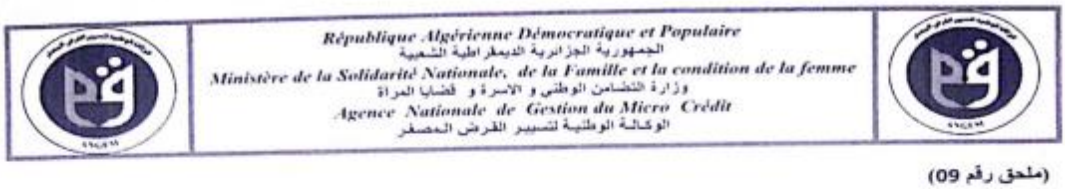

(ملحق رقم 09)

Coordination de la wilaya de……

N° : ……/C.D.F/……/20

DECISION DES AIDES ACCORDÉES
PNR AMP

Nom	: ……
Prénom	: ……
Identifiant	: ……

Suite à la décision d'éligibilité et de financement N° : …… du ……, nous vous informons que vous bénéficiez, à partir du Fonds National de Soutien au Micro Crédits des aides suivantes :

- L'assistance technique, le conseil, l'accompagnement et le suivi apportés par l'ANGEM à titre gracieux ;
- D'un Prêt Non Rémunéré équivalent à …… DA pour une durée de …… mois, avec une période de différé de …… mois ;

Pour la libération de ce Prêt Non Rémunéré vous devez aussi compléter votre dossier, en présentant le document suivant :

1. RC □ CA □ Agrément □ Autre □ Précisez
2. Un relevé de compte bancaire (RIB) et ou d'un relevé de compte CCP (RIP) au nom du promoteur.

Fait à ……, le ……

Le Directeur
D'agence de wilaya

(ملحق رقم 10)

Coordination de la wilaya de……

N° : ……/C.E.F/…./20.

DECISION DE REJET

Nom	: ……
Prénom	: ……
Identifiant	: ……

Suite à la réunion de la commission d'éligibilité et de financement en date du ……, nous avons le regret de vous informer que la commission a émis un avis défavorable à votre demande, et ce pour les motifs suivants : ……
……
……
……

Toutefois, vous pouvez reconsidérer les paramètres de votre demande à l'effet de l'introduire une deuxième fois au niveau de la cellule d'accompagnement de votre Daïra.

Fait à……, le ……

Le Directeur
D'agence de wilaya

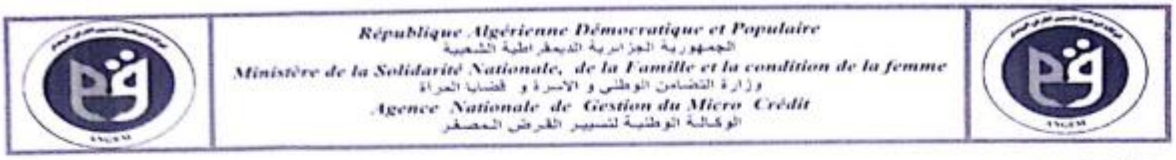

(ملحق رقم 11)

Coordination de …….. **Date : ……..**

Demande N° : ……../AF/Année

A Monsieur le Directeur d'Antenne
Régionale de……

Objet : Demande d'Appel de Fonds PNR – Matières Premières.

Monsieur le Directeur d'Antenne Régionale de……,

Dans le cadre de la mise en œuvre du dispositif du Micro Crédit, et à l'effet de permettre le financement des Prêts Non Rémunérés, vous voudrez bien faire procéder à l'alimentation des comptes de passage des promoteurs indiqués sur l'état joint en annexe.

Montant demandé : ……. *(en chiffres et en lettres)* ……..
Je vous prie de croire, **Monsieur le Directeur d'Antenne**, à l'expression de mon profond respect.

Le Directeur
D'agence de wilaya
Cachet et Signature

(ملحق رقم 12)

Coordination de la wilaya de :.....

Date : .....

LISTING NOMINATIF DES PROMOTEURS A FINANCER

PNR Matières Premières

Listing N° : .....

N°	Nom	Prénom	Identifiant	N° Décision d'éligibilité et de financement	Date Décision d'éligibilité et de financement	Montant PNR	N° CIN / PC	Activité	adresse	N° du Compte
							Total des PNR à financer			

Le Directeur
d'Agence de Wilaya

République Algérienne Démocratique et Populaire
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
Ministère de la Solidarité Nationale, de la Famille et la condition de la femme
وزارة التضامن الوطني و الاسرة و قضايا المراة
Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

ملحق رقم(15)

Antenne Régionale: ..... الفرع الجهوي :

Agence Wilaya de : ..... الوكالة الولائية:

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ANGEM

دفتر الشروط المتعلق بالسلفة بدون فوائد الموجهة لشراء المواد الأولية
من 40.001 دج إلى غايـــة 250.000 دج

رقم:.....

(ملحق رقم 16)

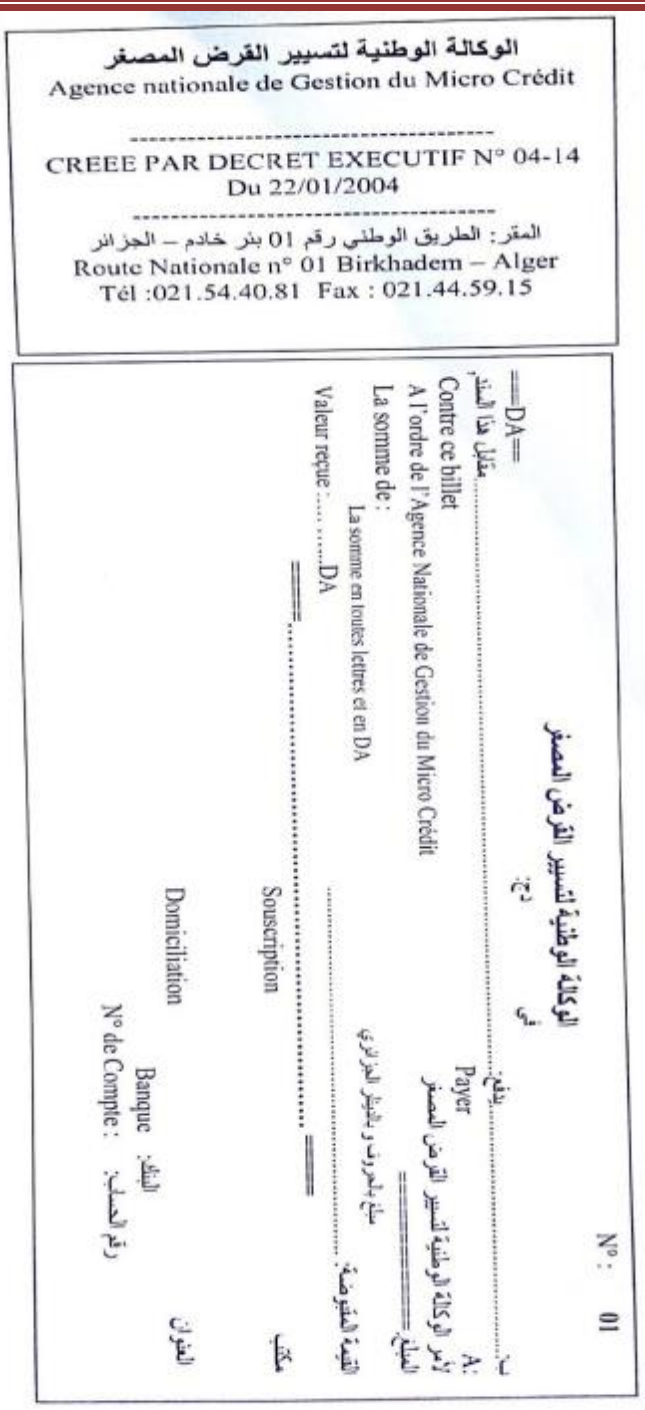

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
Agence nationale de Gestion du Micro Crédit

CREEE PAR DECRET EXECUTIF N° 04-14
Du 22/01/2004

المقر: الطريق الوطني رقم 01 بئر خادم – الجزائر
Route Nationale n° 01 Birkhadem – Alger
Tél :021.54.40.81 Fax : 021.44.59.15

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

N° : 01

ب: ..... يدفع: .....

A: Payer

لأمر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

المبلغ: ==========

سلغ بالحروف و بالدينار الجزائري

القيمة المقبوضة: .....

مكتب

Souscription

العنوان

Domiciliation

البنك: Banque

رقم الحساب: N° de Compte :

مقابل هذا السند,

Contre ce billet

A l'ordre de l'Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit

La somme de :

La somme en toutes lettres et en DA

Valeur reçue : ..... DA

==========

في: .....

==DA==

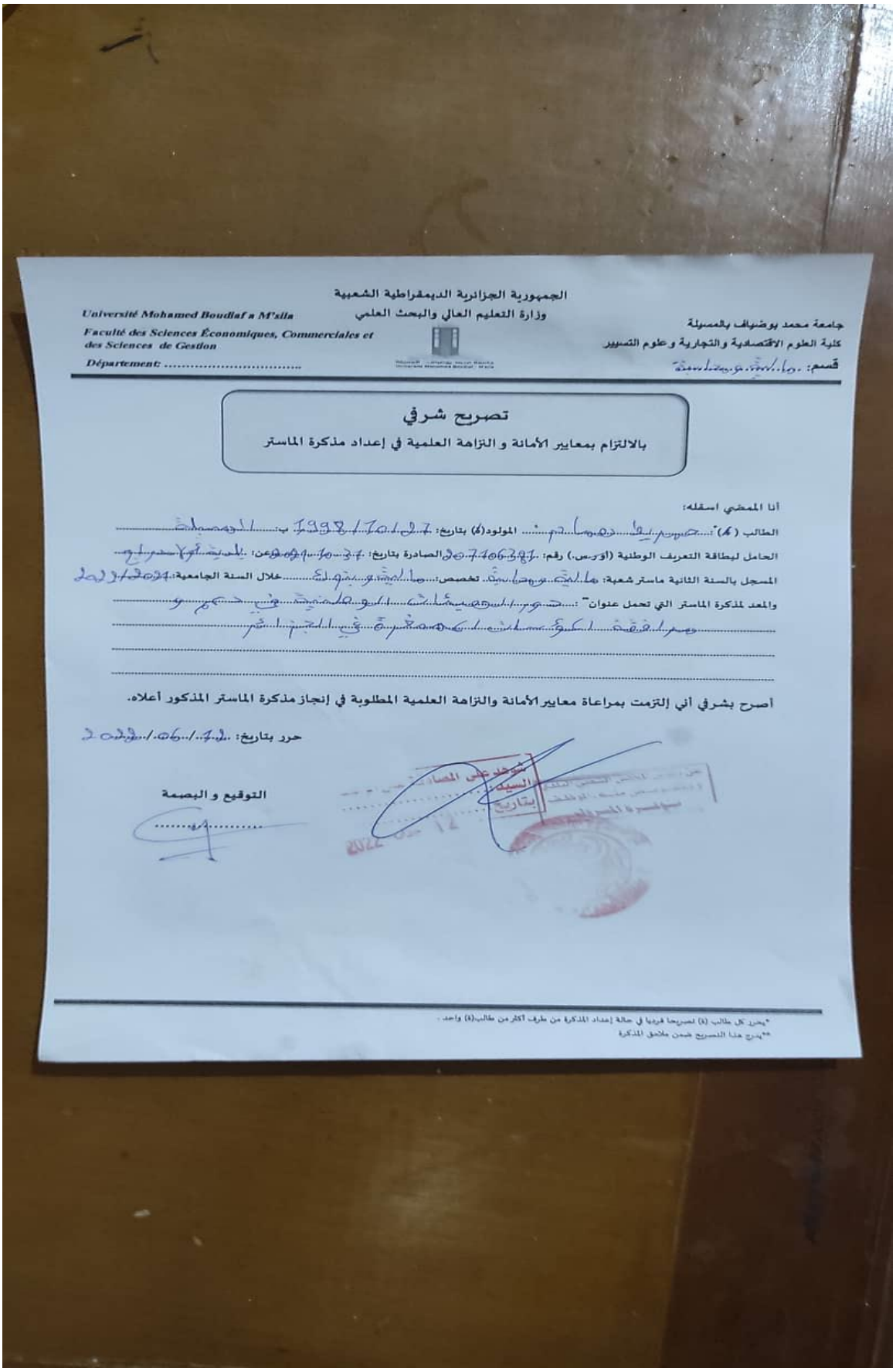

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf « M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله:

الطالب (ة)*: ..... المولود(ة) بتاريخ: ..... ب: .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: ..... الصادرة بتاريخ: ..... عن: .....

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: ..... تخصص: ..... خلال السنة الجامعية: .....

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان" : .....

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: .....

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

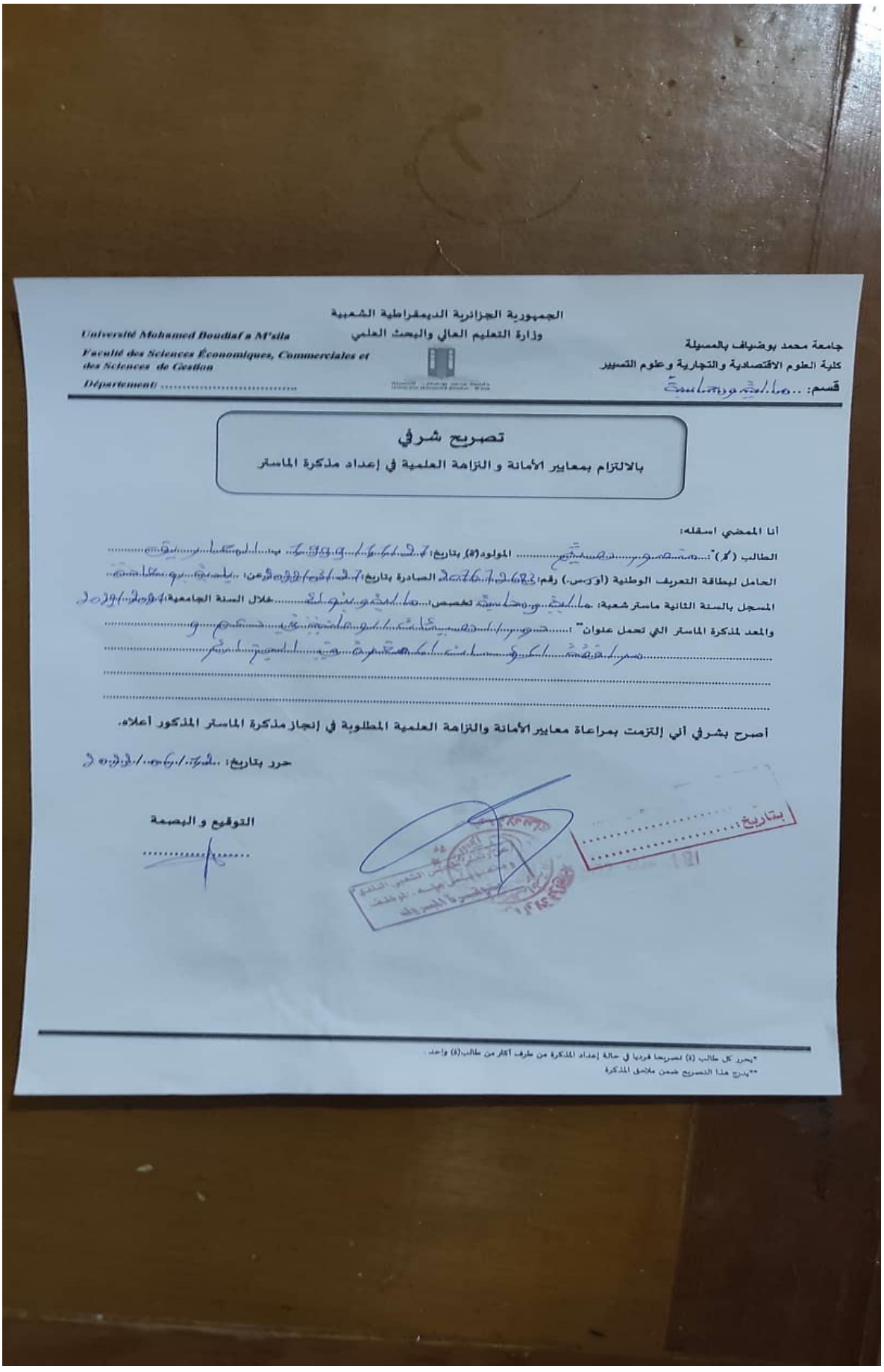

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: .....

تصريح شرفي
بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: ..... المولود(ة) بتاريخ: ..... ب: .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو س.) رقم: ..... الصادرة بتاريخ: ..... عن: .....

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: ..... تخصص: ..... خلال السنة الجامعية: .....

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: .....

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: .....

التوقيع و البصمة

بتاريخ: .....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب.(ة) واحد.
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الملخص: نظرا للدور المتنامي للمؤسسات المصغرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، قامت الحكومة الجزائرية بالعديد من الإجراءات والتدابير لتمويل وتشجيع الشباب وصغار المستثمرين على إنشاء هذا النوع من المؤسسات، كان أبرزها إنشاء هيئات تدعم هذه المؤسسات وتؤهلها في مختلف القطاعات.

وجاءت هذه الدراسة لمحاولة ابراز دور واهمية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم، انشاء وتمويل المؤسسات المصغرة، ويتم ذالك من خلال اعطاء لمحة عن المؤسسات المصغرة والتمويل المناسب لها، وخلصت هذه الدراسة ان الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ساهمت بشكل كبير في تخفيض معدلات البطالة، بخلق فرص العمل، إلا انها ولازالت تواجه عديد الصعوبات، العراقيل والمشاكل التنظيمية في الجانب الإداري.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات المصغرة، التمويل، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

Summary:

Given the growing role of micro-enterprises in achieving economic development, the Algerian government has taken many measures to finance and encourage young people and small investors to establish such institutions. The most important being the establishment of bodies that support these institutions and qualify them in various sectors.

This study came to try to highlight the role and importance of the National Agency for the Management of Microcredit in supporting, establishing and financing micro-enterprises, and this is done by giving an overview of the micro-enterprises and the appropriate financing for them. By creating job opportunities, however, it still faces many difficulties, obstacles and organizational problems in the administrative aspect

Unemployment creates job opportunities, but it still faces many difficulties, obstacles and organizational problems in the administrative aspect.

Keywords: micro enterprises, financing, the National Agency for Microfinance Management